الفصل الخامس

مِن التَّنْظيم إلَى النِظَام السِّيَاسِي

obeikandl.com

obeikandl.com

فورَ خروج الأمينِ العام للحركة الإسلاميَّة من معتقل سجن كُوبَر إلى الاعتقال المنزلي، شَرَعَ في إكمال تصوره لبناءٍ سياسي يَستَوعب الحركة الإسلاميَّة ويَصِلُها بالمُجتمع، بل ويستوعب طاقة شعب السُّودان قاطبَةً في بناءٍ سياسي مُبتَدَعٍ ومُبدِعٍ، يُخرِجُ البلاد من المُتوالية الجَهنَّمية التي وَسَمَت تاريخ السُّودان الحديث في الانقلاب العسكري على حكم الأحزاب ثم الثورة الشعبية بعد سنوات على الانقلاب.

كانت سلسلة مُؤتمرات الحِوار قد اتَّصلت من حِوار قضايا السلام إلى حِوارِ موضوعات الإعلام، وخلَّفت في بضعة أشهر تُراثاً ثراً يحمل رؤية نُخبة السُّودان لعبرة تاريخه السياسي المُعاصر المُضطرب. ورغم أنها في جُملتها عبَّرت عن زُهدٍ شديد في تكرار تجارب التعدُّدية الحزبيَّة الماثلة القريبة التي أوصلت البلاد إلى حافة الهاوية، فإن الحرص على حريَّة التعبير وتعدُّد وجوهه كان همّاً أبدى غالب المُؤتمرين، خاصة من خارج صف الحركة الإسلاميَّة، حرصهم عليه. ورغم أن قيادة الحركة وقيادة الثورة معاً قد راقبوا جيِّداً مسار المُؤتمرات فإنهم تركوا لعُضويَّتها حريَّة التداوُل والنقاش ثم التوصية والقرار، ولم تشهد أكثر المؤتمرات أيَّة محاولات من جانب الحركة لضبطها وتوجيهها إلى هدفٍ مُعيَّن بل تركوا الأمور يَبِتُّ فيها المؤتمرون كيفما أرادوا ورأوا، ولم تشهد المؤتمرات نقاشاً حاداً أو خلافاً متطرِّفاً أو تقاطعاً حامياً في الآراء والمواقف بين الصف المُؤتَمِر أو بينهم وبين أعضاء الحركة الإسلامية، ما عدا الموقف من بسط حرية الصحافة إلى إباحة إصدار الصُّحُف المستقلة والإذاعات والتلفزة الخاصة، ومن قبلها بعض تَبايُنٍ بين العَلمانيِّين والإسلاميِّين في مُؤتمر الحوار حول قضايا السلام.

أكمل الأمينُ العام رؤيته في مخطَّط ''نظام المؤتمرات الشُّوريَّة الشعبيَّة'' الذي استلهم تجربة البناء الداخلي والهيكل التنظيمي للحركة الإسلاميَّة، لكنه صوَّب همَّه نحو الرؤية التي تُذيبُ الحركة الإسلاميَّة في المجتمع بلا ازدواجية أو طائفية، لتأسيس مجتمع المؤمنين القائم علي المسؤوليَّة والمساواة والعدل، المنخرط كله في العمل الصالح العام، مُستذكِراً عِبرَة الجبهة الإسلاميَّة القريبة المُوفَّقة في التكامُل بين الحركة الإسلاميَّة والمجتمع، إذ تجاوز عملها السياسي الواسع ونشاطها مجال الحركة الإسلامية الخاصة، وامتد لِسَعَة المجتمع والحياة كافة. بل إن أُفُق الدولة فور استشرافه كَشَفَ عن جوانب لم تكن منظورة للجبهة الإسلاميَّة، ويحتاج ارتيادها لاجتهادٍ جديد ونظر مُبدِع يجعلها ميداناً لعبادة الله.

اكتمل المُخطَّط كذلك، وقد تنامى الروحُ الذي يكرهُ الحزبيَّة ويرفُضُها ويتصوَّرُ كل حديثٍ عن العودة إلى نظامها في السياسة والحكم رِدَّة ينبغي أن تُجتَنَب، فقد توطَّدت

الإنقاذ بعد البَهْمة الأولى وتجاوَبَت معها الحركة بكل طاقتها وانحازَت لها قطاعاتٌ من الشعب السُّوداني، وبَدَت معالم الخير في حكمٍ خالٍ من نزاعات العصبيَّة الحزبيَّة ورجعيَّة الطائفيَّة.

كانت الفكرة المركزيَّة في نظام المؤتمرات الشعبيَّة الشوريَّة هي استيعابُ كل فردٍ في المجتمع مهما يَكُن كسبُه ونشاطه وكيفما تشكَّلت علاقته مع السياسة وعملها العام، ينبغي أن يجد في نظام المؤتمرات مجالاً للعمل وسبيلاً للمُشاركة، فالمُجتمع المُؤمن الأنموذج أو المثال منذ الرسول النبي (عليه السلام) لم تكن تَحتكِر فئةٌ منه صلاةَ الجماعة ومِسجِدَها أو شورى المؤمنين وبيعة الأمير أو تحتكرُ السلاح والجهاد أو تُعازِلُ بين السُوق والمسجد، أو بين الطعام والصلاة، كما تطوَّر الفصام النَّكِد بين السياسة والدين في تاريخ المُسلمين منذ الفتنة الكبرى.

قامت لجنة تنظيمية مُصغَّرة مستترة من بِضعِ أعضاءٍ تداوَلت حول المُقترح المُفصَّل الذي كتبه الأمين العام حول النظام السياسي المُقترح لمُؤتمر الحوار السياسي وجلست إليه عدة جلسات، ثم توسَّعت بالحوار لجلسات سريَّة ضمَّت غالب وجوه الحركة الإسلاميَّة المعروفة لا سيَّما الذين عَمِلوا في السياسة وخاضوا غِمَارها الكثيف الدقيق، إذ وضع المُقترح أمامهم تحدياً جديداً يُخالف ما ألفِوا من تجارب في جبهة الميثاق الإسلامي أو الجبهة الوطنية أو الاتحاد الاشتراكي السُّوداني، ثم في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة. فالجبهات كانت تحالُفاً علي برنامج يرفعُ شِعَار الدُّستور الإسلامي وتتواثقُ عليه فئات الجبهة مهما تبايَنَت المناهج والأطروحات داخل أصول الإسلام، ويتَّسع ليشمل شيوخ من طرائق التصوُّف إلى سلفيِّين من تيار أنصار السُنَّة المُحمَّدية في السُّودان، وتقوم في وسطه كل الحركة الإسلاميَّة الحديثة حتى الذين ابتعدوا عن تنظيمها المضبوط وتكاليف عضويَّته المُلزِمة. فكلُّهم يقومون صفاً واحداً أو ن حَمَلات المُواجهة مع الخُصوم العَلمانيِّين واليساريِّين وحين التنافُس الحامي حول صناديق الاقتراع، أما الاتحاد الاشتراكي السوداني فقد حمل وسام الحزب الواحد الحاكم دون أن يُسعِفَه الدستور بصلاحياته أو تُتيح له ديكتاتوريَّة الطاغية مُزاولة مسؤوليته، فقد بدأ الاتحاد الاشتراكي واستمرَّ وانتهي هامشاً يُزَيِّن حُكم الفرد ويتحمَّس لقراراته بالتأييد والتعبئة، ولا يملك أن يُعارِضه فضلاً عن أن يُناقضه. والمُقترحُ الجديد يريد أن يستوعب المجتمع كافة ويمتد ليشمل بنظامه الحياة، فلا يُصَوِّب همَّه إلى محض السِّياسية ولا يحصر عضويته في خالص عملها، لكنه يريد كذلك أن يُخفي في المرحلة الأولى مركز القرار الحق عند قيادة الحركة الإسلامية

المحتجبة عن العلن.

*****

إزاء الأطروحة الأولى لنظام "المؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة"، أبدى رئيس اللجنة السياسيَّة في مجلس الثورة تحفُّظات على أصل الدعوة لتأسيس تنظيم سياسي في تلك المرحلة لصالح تمام عسكرة الثورة، ثم فتحها للجميع بعد زوال شُبهة سيطرة الجبهة الإسلاميَّة علي الأمر كله الذي بلغ مرحلة اليقين عند الكثيرين واختلفت درجات تأويلاتهم بين مُطمئِنٍ إلى أن التدبير لهُم جميعاً، وبين آخرين يظُنون أن جناحاً من قيادة الجبهة تحَالَفَ مع العسكر الذين سطوا علي الديمقراطيَّة.

التحفُّظ الثاني على المُقترح جاء من بعض قادة الحركة الإسلاميَّة المدنيِّين، إذ رأوا فيه مجالاً واسعاً للاختراق السياسي لجُملة المشروع الإسلامي من القوى السياسيَّة الحزبية التقليديَّة والحديثة الماهرة في المُباريات السياسيَّة وتدابيرها الماكرة، فإذا أقبلت عليه بجدٍ قد تكسب جولات كثيرة على الحركة الإسلاميَّة قبل أن يشتد عودها وتنضج تجربتها في ظل الثورة الجديدة. لكن القوى السياسيَّة المعارضة كانت قد أبعَدَت النُجعة تُهيئ نفسها لمعارك الحرب لا منافسات السياسة، مع الوجه الأمني العسكري من مشروع الحركة الإسلاميَّة للتمكين.

وجهٌ آخر من وجوه أطروحة نظام المُؤتمرات الشعبيَّة الشوريَّة هو تطابُق الجزء الأول من الاسم مع أطروحة قائد الثورة الليبية "نظام المُؤتمرات الشعبيَّة"، ورغم أن المُقترح قد حُمِل برُمته لمُؤتمر الحوار حول قضايا النظام السياسي وانقسمت لجانه بين الموضوعات النظريَّة وقضايا الهيكل، إلا أن نظام المُؤتمرات الليبي قد ارتبط بمُقدِّمته النظرية في نقد الديمقراطيَّة الليبراليَّة وتقدَّم بوصفه نظريَّة ثالثة في الفلسفة السياسيَّة[1]، في حين أن نظام المُؤتمرات الشوريَّة قد وجد نصيباً من التداول النظري والفلسفي في الجلسات الأولى الخاصَّة قبل الدفع بالمُقترح إلى أروقة مؤتمر الحوار، فالأمينُ العام في نَقدِهِ للديمقراطيَّة الغربيَّة الليبراليَّة منذ عقودٍ، أبانَ الوجه السالِب لمصدر القرار بين أغلبيَّة قد تكون ٥١٪ وأقليَّة قد تكون ٤٩٪، لتُكرِّس فكرة المُغالبة انقسام المجتمع نصفين كلٌ يحمل مرارته تجاه الآخر، في حين أن مصدر القرار في الإسلام هو الإجماع الذي يفسِحُ للمُناقشة والمُداولة حتى تنشرِحَ الصدور وتفيء إلي إجماعٍ، بدلاً عن المُقابلة بين مُعارَضة ومُوالاة.

---

(١) ارتبطت أسماء بعض شخصيات من الذين أسَّسوا الحركة الإسلاميَّة السُودانيَّة في منتصف العقد الأربعين بالنظرية الثالثة، إذ تردَّد أنهم وراء المُداولات التي انتهت بالنقائد الليبي لتبنِّي نظام المؤتمرات الشعبية، ومن أبرزهم زعيمها الأول بابكر كرَّار والسيد عبدالله زكريَّا الذي ما يزال يُحسَبُ في تيَّار اللجان الثورية.

كذلك وَجَدَت فكرة الحزبيَّة تداولاً واسعاً ينتقد واقعها الذي انحرف بفضيلة تنظيم رأي المجتمع في أحزاب حتى تُعبِّر عن تيَّاراته الرئيسيَّة إلي عصبيَّة لا تكاد تقوم على رؤية ورأي، فجاءت فكرة المؤتمرات الشوريَّة تعبيراً عن الإجماع في أصول فقه الإسلام السياسي، تؤكد أن الرأي واجبٌ في نظام الإسلام وليس حقٌّ فقط لمن شاء أن يتمتَّع به، فنظامُ المُؤتمر يشملُ الجميع ولا يقتصر علي الأقلية التي تنتظم في الأحزاب ويزعم أنها المجتمع السياسي، فالسياسة هي إدارة حياة المجتمع كافة وليست تنافساً لإدارة الدولة، والمجتمع في نظام المؤتمرات هو الأصل والدولة أحد أبعاده.

مضت تلك الأفكار إلي مؤتمر الحوار السياسي ووجدت حظاً طيباً من الحوار، ترفُدُها دراساتٌ أُعِدَّت في وقتٍ قصير لتقدَّم أوراقاً في المؤتمر كانت ذات فائدةٍ كبيرة لإثراء الفكرة، فجاءت مُداولاتُ المُؤتمرين موسومة بجديَّة بالغة وحماسة ترى أن هذا المؤتمر سيحملُ الخلاص لأهل السُّودان من دورة الحكم الخبيثة. لكن مهما يكُن عمقُ الفكرة وثراؤها وبراعةُ المُخطَّط ونجاعتُه، لم تَنَل تلك الأفكار حظَّها من التداوُل الشعبي العام لتستقر في وُجدان الشعب أو تُشتَهَر وتُعرف أصولها الفكريَّة والفلسفيَّة كما في السابقة الليبيَّة، رغم أنها وجدت الطريق مُمهَّداً من كُرهٍ للسالفة الحزبيَّة القريبة، بل ومن حماسٍ حتى من عضوية الأحزاب التقليديَّة التي استذكرت أو ذُكِّرت بدستور الجبهة الوطنية ١٩٧٠-١٩٧٧، الذي دعا إلي ضم الساحة السودانية في حزبٍ واحد يُهيِّئ البلاد تدرُّجاً لمُوافاة شروط الديمقراطيَّة بعد التجربة الحزبيَّة للعقد الستين التي انتهت بعد النزاع إلي الخيبة و الفراغ ثم الانقلاب.

*****

حمل الترتيب الذي انعقد بعيداً عن قاعة المؤتمر مُقترح الهيكل التنظيمي لنظام المُؤتمرات لعُنصرٍ ذي سابقة يساريَّة ليتولى تقديمه للمُؤتمرين بوصفه يستلهم خلاصة مداولاتهم، على أن تتولى عناصر الحركة الإسلاميَّة من عضويَّة المؤتمر تأييده وبسط أصوله الفكريَّة والعمليَّة أمام الجلسة العامة التي انعقدت للتداول حوله[٢]، وجرى الأمر كما رُتِّب له، وأجاز المؤتمر بالإجماع المُقترح ليَصْدُرَ بعد ذلك بقرارٍ من مجلس الثورة، وليُصبحَ نافذاً يَتَنَزَّل في سائر أنحاء البلاد.

لم تلبث كل ولايات السودان حتى استقبلت مقترح النظام السياسي بحماس وتفاعل، تحمله عضويَّة من وجوه مؤتمر الحوار السياسي تشرحه وتُبشِّر به وتُهيِّئ عضوية

(٢) قدَّم مقترح نظام المؤتمرات إلى مؤتمر الحوار السياسي الأستاذ عبدالباسط سبدرات.

الحركة الإسلاميَّة التي انتظمت في تلك اللقاءات للانتقال من تنظيم الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة الذي كان آخر إطارٍ تنظيمي لها، إلى جانب العناصر الإسلاميَّة التي كانت تزهد في الحزبيَّة، ثم بعض وجوه اليسار والأحزاب التقليديَّة التي يَئِسَت من الانتماء الذي كان يُمثِّلها بعد التجربة الأخيرة في الحكم وتهيَّأت للجديد.

كذلك تجاوبت مع المُقترح العناصر التي تنحازُ إلي الجديد الحاكم -مهما يكُن- بحُكم ارتباط زعامتها بالحُكم والدولة، لا سيَّما في الأقاليم والأطراف التي لا تكاد تستقلُّ بحاجاتها عن النظام الحاكم، ثم بعضُ هواة ومحترفين في أروقة السياسية أو انتهازيين ينشدون مصالحهم بغير مبادئ مع كل ماضٍ أو قادم.

لم يكن الانتقالُ عسيراً علي عضويَّة الحركة الإسلاميَّة، فقد وطَّدت الجبهة الإسلاميَّة انفتاح الحركة علي المجتمع وضاءلت مساحة السريَّة التي كانت لازمةً في العهد المايوي وتأكَّد انتماء الثورة الجديدة للإسلام، إلا أن امتداد مساحة الدولة وقوَّة وَقعِها وبريق وظائفها كان منذ اليوم الأول لبناء "المؤتمر الوطني"، الاسم الرسمي الذي صدر به قرار مجلس الثورة، قد أثَّر علي فكرة تنظيمٍ شامل يُنظِّم نشاط مجتمعٍ ويدفعُ مبادرته، فانحسرت الفكرة الطموح إلي هامشٍ لا يستبين علي وجه الضبط سَعةَ دوره وشمول وظيفته أمام وظائف الحُكم الجديد، من الوالي والمُحافظ ورئيس المحلية والضابط الإداري ثم قائد الوحدة العسكرية ومنسِّق الدفاع الشعبي والوزراء ورؤساء المؤسَّسات ومديري المصارف والشركات وغيرهم، فتخلَّفت لسنواتٍ فكرة أولويَّة المجتمع علي الدولة ولم يَحيا مع نظام المُؤتمرات روحُ العمل الاجتماعي والثقافي والطَّوعِي والرياضي ونشاطه، علي النحو الذي كانت تباشره الحركة الإسلامية في كثافة ونجاعة، بل إن كثيراً من صُوَرِ ذلك النشاط قد ازدهرت شيئاً في ظلِّ وزارات الدولة ومؤسَّساتها، وظلَّت حتى جمعيَّات الخَير والطَوع تنتظرُ مَدَد الدولة وترجو دفعها وعونها.

في مركز النظام السياسي تولَّى منصب الأمين العام للمؤتمر الوطني ضابطٌ من القوات المسلحة[٣]، في ظل لجنة سياسيَّة رئيسها ضابطٌ عُضو بمجلس الثورة وقد كان الأمينُ العام نفسه مُقرِّراً لها. كان اختيار الضابط بالتعيين وليس بالانتخاب إذ ما تَزالُ كل أوضاع الثورة في انتقال، كما كان في بعض وجوهه يحملُ شيئاً من الإيجابية إذ يُعبِّر عن تجاوُزٍ محمود لإحدى ركائز الفصام في المجتمع، أي انقسامه إلي مدنيين وعسكريين، خاصة أن شمائل الضابط نفسه الشخصيَّة بدت شديدة التمدُّن واسعة الثقافة، ولكن

(٣) العميد حسن حمدين.

التعيين من وجوهٍ أخرى زاد من الصورة العسكريَّة للنظام خاصة وأن النظام السياسي هو مجالٌ مدنيٌ أصيل، كما أنه أضعَفَ الشعور بحقيقة الانتقال إلي الحكم المدني، وعسّر بعد سنوات -أي بعد إجازة الدُّستور- مواجهةَ حقيقة أن الانتماء للمؤسَّسة العسكريّة طيلة أوان الخدمة يقتضي حياداً أقله التجرُّد عن الانتماء الحزبي الظاهر، فلم يكن خروج العسكريين الإنقاذيين من الذين أدمنوا الوظائف السياسيَّة من السياسة في العام ١٩٩٨م ذا وقع طيب على أنفُسِهم أو علي شيعتهم من المدنيين. كما أكَّد ذلك التعيين رغبة الحركة الإسلاميَّة أو جهةٍ في قيادتها العليا في الإمساك الأتَم بمقاليد الأمور وتعطيلِ الانتقال المُسارع نحو الحُكم المدني، لا سيَّما أن كل خطوة في ذلك الاتجاه كانت تثير حالةً من التحفظ والضيق في الصف القيادي الأول الذي أضحى عسكرياً مدنياً يغلُبُ عليه الرُوح النزَّاع للمحافظة علي الوضع القائم كما هو ولا يريد أن يشغل فكره بطبيعة أوضاعه الانتقالية، لولا عزم الأمين العام المُستمر علي المُضي قُدُماً نحو الأوضاع الدستوريَّة وفقاً لخُطة الحركة ذاتها.

بِمُضي النظام خطواتٍ نحو مدنيَّة الحكم وبعد حَلّ مجلس قيادة الثورة، تولى منصب الأمين العام للمُؤتمر عضوٌ من الجيل الثالث للحركة الإسلاميَّة أو جيل "المُصالحة الوطنية"، الذي شهد معارضة النميري في مرحلة الدراسة الجامعية وقضى الأعوام الأولى للمصالحة وهو ما يزالُ فيها طالباً، فهو جيلٌ صغيرُ السِن نسبياً ولكنه على تجربة ونُضجٍ أفضل من أجيال الحركة السابقة.

برغم أن الأمين العام الجديد ينتمي بالميلاد والنشأة إلى الغرب الأقصى (ولاية دارفور) حيث يمتدُّ ولاءٌ إنقاذيٌ كبير، إلا أنه لم يكُن وجهاً معروفاً لدى الكثيرين من أهل الحركة الإسلاميَّة خارج إطار ولايته الأم فضلاً عن أن يكون مشهوراً بين أهل السودان، مما حمل رسالة أخرى عن هامشية التنظيم السياسي وأكد وضعه الانتقالي[٤].

فالإنقاذ قد بدأت تتشكَّل بأسماءٍ وقيادة جديدة وظَهَرَت فيها مراكز للقُوى تملك نفوذاً وسلطة أكبر من غيرها وتجد طُرُقاً خاصة لأخذ الأموال اللازمة للمُوازنات الضروريَّة للعمل، وإذ لم يكُن الأمين العام الجديد من بينهم ولم يكُن الشعور بالحاجة لنظام سياسي في أولويات القيادة الحاكمة في التنظيم وفي الدولة، لم تتقدَّم كثيراً جُهودُ الأمين العام للمؤتمر لملء الفراغ السياسي وتكثيف التعبئة الفكريَّة والسياسيَّة للثورة. فالصُحُف التي يُفتَرَض أن تكون تابعة للتنظيم السياسي وناطقةً باسمه، ظلَّت صفحاتها

(٤) السفير لاحقاً الشفيع احمد محمد

الأولى تحمل أخبار الجهاز التنفيذي ونشاطه اليومي الراتب شأن الإذاعة والتلفزيون، كما لم يُصعَّد الأمينُ العام ليكون جزءً من القيادة العُليا الحاكمة ومنظومة اتخاذ القرار الإستراتيجي أو اليومي أو التعيينات والمُحاسبات العليا أو الأمن والدفاع. كما لم يستحوذ المؤتمر الوطني في عهد الأمين العام الثاني في أمانته العامة على وجوه من نجوم في الحركة الإسلاميَّة المعروفين يتعهَّدون برامجه بالنشاط السياسي أو العمل الفكري، كما كان شأن الاتحاد الاشتراكي، فهو وإن لم يجد سبيلاً يُشارِكُ فيه الرئيس نميري الحكم، حافظ على بريقه كمنبر سياسي تؤمُّه وجوه مايو الأبرز، وتَصدُر منه أحياناً مقترحاتٌ مهمة، ويحظى باهتمامٍ واحترامٍ لم يتوفَّر قط لدى المؤتمر الوطني في تلك المرحلة.

*****

كان القرار أن تُطابِق الحركة بين الظاهر والباطن في قيادة الدولة وقيادة الحركة وأن تمضي تدرُّجاً نحو ذلك وفق خطة موقوتة، وأن تكتمل الدورة بخروج جُلِّ أجهزة الحركة إلى العَلَن، ليُصبِحَ الأمينُ العام للحركة هو الأمينُ العام للمؤتمر الوطني، الحزب الحاكم، تقومُ إلى جانبه أماناتُ الحزب ظاهرةً في صفحة المجتمع توالي الوظائف التي كانت باطنةً في سِتْرِ الحركة، إلاَّ وظيفةً أو اثنتين تُوجِبُ حكمة التدرُّج وطبيعة العمل نفسه سترها إلى حينٍ، شأن الأمن والمعلومات وشأن المال الخاص لإدارة عمل الحركة حتى بعد ظهورها باسم المؤتمر الوطني.

قدَّم الأمينُ العام مُقترَحاً طريفاً عن جُملة ما عَهِدَت الحركة في تجارب الانتقال من السِرِّ إلى العَلَن، إذ لم يشهد تاريخها عهداً انبسطت فيه قواعدها وقيادتها كثيفةً في شِعَاب الحياة جميعاً والمجتمع كافة، أو تمكَّنت فيه من تمام الدولة والحُكم كما هو اليوم في العام ١٩٩٤م، أو اكتملت فيه رؤى الأمين العام في تهيئة الحركة لقيادة المُجتمع بالتلاشي فيه والتَدامُج جسماً واحداً، مُوَحِّداً القبلة مُتكافِلاً بالسويَّة والحريَّة والعدل، متضامناً لِنِعْمَاهُ وبَلْوَاه، ساهرا كله إن اشتكى فيه عضوٌ بالحُمى. أسس المُقترحُ الجديد لقيادة جديدة خاصة مستورة، أخذت شكل هيأة شورى تضُم نحواً من مئة وخمسين عضواً ولكنها ولأوَّل مرَّة ليست كلها من صف الحركة الخالص المُلتزم، الذي عَهِدَ السِتر والاختفاء والعمل الخاص والسري، والذي يُقَدِّر مِقدار الخطر أو السَّلم بمُقتضى فهمه والتزامه فيَعمَدُ إلى باطن الأرض أو يبرز ظاهراً وِفقَ صُروف الظروف. لكن القيادة الجديدة التي اختارها المكتب القائد الخاص تضُم فقط أربعين في المئة من قُدامَي الحركة وأهل الالتزام، وستين في المئة من قادمين جُدُد لم يدخلوا قط مُلتَزِمين في صف الحركة.

إلى جانب أعضاء المكتب القائد الذي تطوَّر قليلاً حول مجموعة السبعة الأولى، وظلَّ يُديرُ الحركة والدولة لمدى السنوات الأربع الماضية، ضَمَّت "هيأة شوري الحركة الإسلاميَّة الخاصة"، الأسماء المعروفة التي ظلَّت ضمن قيادة الحركة أو صَفِّها الأول منذ هُدنة المُصالحة الوطنيَّة، كما جمعت الهيأة ضبَّاط القوات المسلحة لا سيَّما هيأة القيادة، بعد أن ظلَّ الجيشُ والعمل فيه واستيعاب قيادته بي أطُرٍ تنظيمية فضلاً عن أن تكون قياديَّة، شأناً بالغ الخصوصيَّة مقبوضاً لدي الأمين العام ونائبه والمسؤول العسكري ومركوزاً لدي نُظُمِه الخاصة، ولكن هيأة الشُّورى الجديدة استوعَبَت أفذاذاً منهم إلى جانب قيادة الشُّرطة ذات الالتزام الإسلامي وقيادة أجهزة الأمن والمعلومات. كما ضمَّت الهيأة معهم وزراءَ الإنقاذ، من قضى عن المنصب ومن ينتظر فيه وزيراً، كُلُّهم أضحوا أعضاء في هيأة الشورى إلاَّ من بَايَنَ الإنقاذ والحركة الإسلامية بنقده أو مواقفه مُبايَنَةً واضحة. كما ضمت الهيأة وجوهاً مشهورةً في المجتمع من كبار التجار والرأسماليين، وكباراً في الطُّرُق الصوفيَّة لهُم سابقة علاقة مع الحركة أو توطَّدت صلاتهم بالإنقاذ في عمرها الذي مضي، ومُثقَّفين أهل سابقة في الأحزاب الوطنيَّة التقليديَّة أو في أحزاب اليسار. كما راعت القائمة الأولى للشُّورى الأولى جملة التوازنات اللازمة لتمثيل كل ولايات البلاد وجِهَاتِها ثم تمثيل أجيالها وتمثيل المرأة.

كان أوَّل عمل هيأة الشورى الخاصة إجازة لائحة عملها التي صاغها الأمينُ العام بإحكام شديد، مصحوبة بخُطة العمل المُتدرِّجة نحو تمام التوحيد والانفتاح، توحيد أُطُر الحركة الداخليَّة والخارجيَّة في حزب المؤتمر الوطني وفتح البلاد للتعدديَّة السياسيَّة تأسيساً علي أصل الحريَّة في الدين وأصول السنَّة السياسيَّة للنبي محمد ﷺ في دولة المدينة. كما غطَّت الخُطة مجالات العمل كافَّة، نحو بسط دعوة المؤتمر الوطني ومُضاعفة عضويَّته وتفعيل نشاطه في سائر السودان، ونحو التنمية الاقتصاديَّة والتزكية البشريَّة وإعمار الصِلات الشعبيَّة العالميَّة ورُشد العلاقات الخارجيَّة جواراً إقليميَّاً أو دوليَّاً أممِيَّاً.

تداول الاجتماع الأوَّل حول اللائحة والخُطة وأجازَهُما فيما يُشبِهُ الإجماع، بعد أن أخذ الأمين العام قَسَماً شديدَ الغلظة من العضوية كافة، بالغَ الإلزام حاسم العبارة علي الولاء المُجرَّد من العصبيَّة والطائفيَّة للمُؤتمر الوطني ونهجه الإسلام، ثم على حفظ سر عمل الهيأة وأوراقها ومُداولاتها وقراراته مهما تكُن الظروف. وإذ أثار بعضُ قدامى الحركة تحفُّظاً حول رئاسة رئيس المؤتمر الوطني ورئيس الجمهورية للشُّورى الخاصة وتولي الأمين العام لأمانتها العامة، فيما ينبغي لهيأة الشورى أن تتولَّى محاسَبَتَهما بوَصْفَيهما

عُضوَين في الهيأة كما هي السُنَنُ الراتبة، ولكن طرافة التجربة وما جمعت من شخصيات متباينة التجارب والكسوب ومختلفة المشارب وما قد تثيره من هواجس وتحفظات، لا سيَّما وقد تطوَّرت طبيعة الهيأة الجديدة عن الصِيَغ السابقة الجامعة لقدامى الحركة والقادمين في جبهة الميثاق أو الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة إلى سُلطةٍ حاكمةٍ متمكِّنة وحركة تستشعرُ مسؤوليتها الكبيرة عن المجتمع والدولة، فمهما تكن الوجوه التي ضمَّتها الشُّورى حديثة العهد بالحركة الإسلاميَّة فقد وجَدَت نفسها في أعلى مؤسسة حاكمة منذ أول انضمامها، وهي مُلزَمَة كذلك بالوفاء لقَسَمِ الإخلاص والسِتْر للعمل الذي يُشتَرَعُ لأوَّل مرة، كما أنَّ الأمين العام في نهجه الذي يلتزم التدرُّج في كل طورٍ جديد قَدَّر في اللائحة الأولى، أن يتولَّى بنفسه إدارة أمانة الهيأة الجديدة، وأن يتولَّى رئيس الجمهورية إدارة جلساتها وِفقَ البرنامج الذي أجازته الهيأة ذاتها بعد أن أعدَّه الأمين العام. فالأوفق أن تجد الشخصيَّات القادِمَة بها تحمل من تجربة ووزن ما يُقابِل تقديرهم لأنفسهم، وما تَعرِف من شخصيَّات كانت تلقاها في الحياة العامة أو تراها كبيرة من بعيد، ثم يتدرَّج بها نحو بقيَّة عناصر الحركة حتى من يَعمَلون في الأطُر الأشد خصوصيَّة تمهيداً لإخراج الحركة كلها للعلن بتليدها وطارفها.

*****

كان الأهم سياسياً في الخُطة التي أجازها اجتماع الشُّورى الأوَّل هو قرار حلِّ المجلس الوطني الانتقالي الذي آلت إليه سلطة التشريع بعد حلِّ مجلس قيادة الثورة، وقد ضمَّ في عضويته تمثيلاً واسعاً لشرائح الحركة الإسلاميَّة من الشيوخ والشباب والنساء الذين دخلوا إليه مُشارِكين لأوَّل مرة في جهاز رسمي من أجهزة الثورة التي صارت تمثِّلهم وتُعبِّر عنهم، كما ضم المجلس وجوه الولايات المختلفة من سائر أنحاء السودان. كذلك راعي التعيين للمجلس الانتقالي التشريعي الذي أقرَّه المكتب القائد تمثيلَ شرائح المجتمع كافة: المهنيون والإداريون، والأطباء، والمهندسون، والأساتذة، والدبلوماسيون، وزعماء القبائل، وشيوخ طُرُقِ التصوُّف، ورجالُ الأعمال وسيداتها، وأفذاذٌ من أهل الإعلام والصحافة.

كما صَاحَبَ قرار تأسيس المجلس التشريعي الانتقالي تطوُّر آخر مهم، هو خروج نائب الأمين العام الأستاذ علي عثمان محمد طه، لأوَّل مرَّة من قوقعته الحصينة، ليُصبِح عُضواً في المجلس ضمن جملة وجوه الحركة الإسلاميَّة التي ظهرت في المجلس، بعد ثلاث سنواتٍ قضاها مُحتَجِباً عن الساحة العامة وعن الساحة الخاصَّة إلا قليلاً، وموصولاً في

ذات الوقت بالقيادة العسكريَّة للثورة وقادة أجهزة الأمن والمعلومات علي نحوٍ يومي. ولا رَيْبَ أن النائب كان يُؤثِرُ الاحتجاب على لُمشاركة والعلن الذي يمدُّه بأسبابٍ إضافيَّة للقوَّة، ويُمكِّنه حاكماً شِبه مُطلق. وإذ وَقَعَ عليه ذلك القرار -الظهور في المجلس الوطني الانتقالي ضمن ثلاثمئة نائب- وقعاً ثقيلاً، لكنه لم يكن إلا أوَّل الغيث، إذ تلاه تعيينه وزيراً في وزارة التخطيط الاجتماعي، وهي وزارة مُبتكرة كان الأمين العام يُقدِّر لها شأناً عظيماً لحركةٍ إسلاميَّة غايتُها تجديد المجتمع وتبديله علي نحوٍ شامل، وفق أصول ومبادئ الإسلام، إذ أنها الوزارة المنوط بها التخطيط المركزي لذلك التحوُّل المُرتكز علي المجتمع في غالب مبادراته وليس إلى الدولة. ولكن قصيَّة أولوية المجتمع علي الدولة مثّلت المُباينة الأصولية المحجوبة بين الأمين العام ونائبه، فلم يكن النائب مُرحِّباً بظهوره الشخصي، كما لم يكن متوفِّراً على الإيمان بدور تلك الوزارة. بل ظلَّ في غالب مواقفه يُعبِّر عن إيمانٍ كبيرٍ بالدولة التي تَقهَرُ المجتمع وتقوده، لا سيَّما في المراحل المُبكِّرة للفرز نحو الخلاف الكبير بينه وبين الأمين العام، يطرحُ بوضوحٍ أمام عُضويَّة الحركة التي انتظمت في كيانات الشباب والطُلاَّب والنساء سؤالاً حاسماً حول موقفها الفكري من مبدأ أولوية المجتمع علي الدولة، ويُرتِّب عليه صراحةً تجاوُبه مع حاجتها إلي دعم الحكومة المادي والأدبي. واقعُ الأمر، أن النائب لم يُبدِ تجاوباً مع تلك الأطروحة إلا بعد سنواتٍ من تولِّيه حقيبة وزارة الخارجية[٥]، وعندما أصبحت القضية مُتبنَّاة ومُدرجةً في أدبيَّات الأمم المتحدة، وبعد سنواتٍ من إثباتها في السطر الأوَّل من مدخل الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة، التي أقرَّها مجلس الوزراء في العام ١٩٩٢م.

كان المجلس الوطني التشريعي الانتقالي مُنضبِطاً في أدائه، مُتوازِناً في عُضويَّته، جامعاً عدداً كبيراً من حَمَلَة الشهادة الجامعية، وحَمَلَة الدرجات العليا من الدبلومات والماجستير والدكتوراه. بما بدا أنه الأفضل في تاريخ المجالس التشريعية منذ الاستقلال فقد جاء كله مُعيَّناً تعييناً من قيادة الحركة وليس مُنتخباً، وكان مصدر قوّته الذي أتاح له التوازُن والانضباط هو مصدر ضَعْفِه في ذات الوقت، فلم تعترف به المعارضة بالطبع، بل لم يستشعر أعضاؤه أنفسهم كامل حقِّهم في مُراقبة الحكومة ومُحاسبة وزرائها، فهي التي عيَّنتهم.

اتخذ -إذن- مجلسُ الشورى الخاص في اجتماعه السرِّي الأوَّل قرار حلِّ المجلس

---

(٥) نحو العام السادس للثورة، تولَّي الأستاذ علي عثمان محمد طه وزارة الخارجية بعد وزارة التخطيط الاجتماعي، ضمن رؤيةٍ للأمين العام اقتضت تقلُّبه بين الوزارات لتمام الخبرة، وهو يُهيِّئُه لتولِّي مقعد الأمين العام للحركة الإسلاميَّة في المُستقبل المنظور.

الوطني الانتقالي وأجاز الخُطة اللازمة لانتخاباتٍ عامة تشريعيَّة ورئاسيَّة، كما شملت الخطة بقية مراحل الانتقال نحو تمام الحكم الدُّستوري والتي تشملُ بعد انتخاب رئيس الجمهوريَّة في منافسة حرَّة وانتخاب المجلس التشريعي تمهيداً لإجازة دستورٍ دائمٍ للبلاد. كما شملت الخطة خروج الحركة الإسلامية كلها للعلن بوظائفها كافة، في حزبٍ سياسي ضمن إطارٍ حُرٍ تعدُّدي، اختار له الأمينُ مُصطلح "التوالي السياسي" تطلُّعاً لتأصيل اللغة والمُصطَلَح، والذي تعرَّض لسُوء فهم بسبب كثافة الرِيَب في صفِّ المُعارضة للنظام إلى لَغَطٍ كبير في مستقبل الأيام.

عَبَّرَت الخُطة المجازة من مجلس الشُّورى الخاص عن تحوُّلٍ آخر مُهِم في استراتيجيَّة الأمين العام للحركة، التي حملها نظام المُؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة في فلسفة وهياكل المؤتمر الوطني، فقد كانت تهدفُ لحشد طاقات المجتمع كلها في حزب واحد، وتتحرَّى في قراراتها الإجماع الذي تنشرحُ له الصدور بعد تمام المداولة والنقاش، فقد أفصَحَت سنواتُ الثورة الأولى عن عميق أزمة التبايُن والتعدُّد في مجتمع السودان وعن قليل الإيمان بقيمة الحريَّة، المبدأ الأوَّل لخلق الإنسان في أصول الإسلام وصريح القرءان، وعن قوَّة العصبيَّة للجهات والأعراق، ثم للمهنة لا سيَّما العسكريَّة المُتطرِّفة التي عوَّقت محاولات الحركة للإصلاح الشامل في القوات المسلحة، ثم عن قليل رسوخ أخلاق التجرُّد عن الفساد والغرض والفناء في برامج الحركة من خالص عضويَّة الحركة عبر صفوفها الملتزمة إلى عضويَّتها الجديدة التي انحازت بعد الحُكم والدولة.

لقد تلخَّصت مقاصد الخُطة وفصولها في تمام بَسْطِ الحريَّة وإنفاذ النتيجة المنطقيَّة الأولى المُترتبة عنها في نظام الحكم وشكله بسطاً للسُّلطة والثروة، فالفِدْرَاليَّة وحقُّ تقرير المصير قد أُقِرَّا للجنوب منذ اعتماد مُقرَّرات مُؤتمر الحِوار الأوَّل حول قضايا السلام، وعَبرَ "اتفاقية فرانكفورت ١٩٩٢م"، وبدأت نُذُر الوعي بالتهميش والنُزوع نحو التمرُّد والعنف في أقاليم السُّودان المُختلفة بعد حركة داؤود يحيى بولاد، ونشاط العمليَّات العسكريَّة في شرق السودان بعد انضمام مؤتمر البجا إلى التجمُّع الوطني الديمقراطي. فالأوفق أن تُرفَعَ القيود كافَّة المُقيِّدة لحريَّة التعبير والتنظيم وأن تنال الحركة الإسلاميَّة حُكمَ الشعب بالرِضَى، بعد أن أخذت السُّلطة بالإكراه.

كانت خُطة الحكم الاتحادي نحو الفِدْراليَّة قد سبقت الشورى الخاصة بعامين إذ قَسَّم أمرٌ رئاسيٌّ مُؤقت السودان إلى ستٍ وعشرين (٢٦) ولاية، منها ست عشرة (١٦) في الشمال وعشر (١٠) في الجنوب، يقومُ في كل ولاية والٍ، كما يقوم أمينٌ عام للمؤتمر

الوطني يرأس شُعبَته الولائية وما انبثق تحتها من نُظُم أدنى[٦]، فضمَّت الشُّورى الخاصة في تطوُّرها كل ولاة الولايات وأُمناء المؤتمر الوطني فيها فتضاعف عَدُّها، وأصبحت إجراءات عقدها تقتضي أن تتباعد مواقيتها إذ لا يتيسَّر لأعضائها في الولايات أن يتوافدوا إلى الخرطوم في أزمنة متقاربة. كما أتاحت لائحة الشُّورى الخاصة للهيأة أن تضم إليها بالتصويت أعداداً مُتزايدة في ختام كل دورة، فتَضَاعَف عَدَّهم من خمسة وثمانين (٨٥) عضواً في أول اجتماع إلى نحو ثلاثمئة (٣٠٠) عضواً، وذلك قبل أن تبلغ تمام الكشف عن نفسها ضمن إجراءات الانتقال التي حدَّدتها الخُطة لتُصبح مجلس شُوري المؤتمر الوطني.

مثَّلت الشورى الخاصة مرحلةً انتقالية بالغة الأهميَّة ليس في خطة الحركة نحو التعدُّديَّة والعَلَن والحُكم الدستوري فحسب، ولكن في فلسفتها لبناء حزب إسلامي سُوداني متحرِّر حتى من طائفيَّة الحركة الإسلاميَّة. فهي -الشورى الخاصة- أوّل كيان قيادي مُوسَّع يَرَثُ مجلس شُوري الحركة الإسلامية المُحلول منذ ١٩٨٩م وهيأة شُورى الجبهة الإسلاميَّة المحلُولة بالانقلاب في العام نفسه، وهي تُباينُ كلاهما، إذ قامتا بالطوع والاختيار وعَبرَ تفاعُلٍ طويلٍ لأعضائِهما في مسار الحركة، أما شُوري الإنقاذ الخاصة، فقد ضمَّت أربعين في المئة فقط من أولئك الذين ساروا ذلك الدرب منذ أوَّل الرحلة أو ضمن بعض مراحلها قبل الانقلاب، وجاءت البقيَّة من كِبارِ الذين شايَعوا الإنقاذ لأوَّل عهدها أو انحازوا إليها بعد الطُمَأنينة، من بينهم أعضاءٌ التزموا في خاصّ أجهزة الحركة بعد الإنقاذ وقبل أن يدعوا إلى عضويَّة الشُّورى الخاصة، وفيهم ثلَّة من العسكريين المُلتزمين في الحركة لا سيَّما من تبوَّأوا المناصب السياسيَّة، لكنهم جميعاً لم يسبق لهُم أن جلسوا في إطارٍ خاص يجمعهم إلى جانب المدنيِّين، فهُم وإن عَهِدُوا بعض أطُر الحركة الخاصة التي تجمعهم مع العدد المحدود من مسؤولي العمل العسكري المدنيِّين، لم يحدُث أن شَهِدُوا اجتماعات الأطُر التنظيميَّة الأخرى، ولكنهم في إطار الشُّورى الخاصة وجدوا أنفسهم إلى جوار شخصيَّات الحركة الكبيرة، من الأمين العام وبقيَّة الروَّاد الذين انتظموا جميعاً فيها، ثم إلى جانب بعض كبار وجوه المجتمع مِمَّن لم تُعرَفْ لهم سابقة انتماء إلى الحركة الإسلاميَّة. وقد أظهرت اجتماعات الشورى الخاصة مدى غُربَة بعض العناصر العسكريّة من أعضاء الحركة المُلتزمين، لا سيَّما الذين تولوا المناصب السياسية الرفيعة عن أجواء الاجتماع المدني، وفداحة تخلُّفِهم السياسي والتنظيمي.

اختلفت إذن تجربة الشورى الخاصة عن تجارب مؤتمرات الحوار التي انتظمت في

---

(٦) راجع فصل الحكم الاتحادي والجنوب.

أوَّل عهد الثورة، وجَمَعَت وجوه المجتمع في كل مجالٍ إلي أعضاء الحركة الملتزمين، كما اختلفت عن تجربة المجلس الوطني، إذ انعقد كلاهُما في العلن، وتنادى إليهما الأعضاء بتعيين الأسماء من قبل جهة معلومة، هي "مجلس قيادة الثورة". لكن الشورى الخاصة جَرَت في إطارٍ سِرِّي، وأُعطِيَت في ظاهر الأمر أعلى سُلطة في الحركة وفي الدولة التي تقودها، وكما ضمَّت أعضاء يعرِفون بعضَهم بعضاً إلى آخرين يلتقون لأوَّل مرة، واحتاجت مِن ثَمَّ لوقتٍ طويل قبل أن يتَّسق نسيجها ويغدو فاعلاً مُنتِجاً في المُداوَلة والقرار، فالأعضاء في ظاهر جلستها أخلاطٌ من مشارب وأعمار وتجارب وكُسُوب مُتباينة، وفقاً لمقتضى الشُّورى التي تتداول وتُخَطِّط وتُقَرِّر في كل شأن المجتمع والدولة. أما القيادة، فهي أمينُ عام الحركة ورئيس الجمهوريَّة بثقليهما الطاغيين إلى حدِّ الرهبة التي بسطت ظِلَّها على اجتماعات الهيأة الشوريَّة الأولى، وتقلَّصت بطيئاً نحو العفو والطلاقة مع مُضِي الزمن. فإضافة إلي حداثة عهد ستين في المئة (٦٠٪) من الأعضاء بأطُر الحركة الإسلاميَّة الخاصة، فإن كثيرين منهم ليس لهم عهدٌ بأية تجربة في الانتظام الحزبي السياسي أو الإطاري التنظيمي، فقد دُعُوا بطُرُقٍ خاصة إلي إطارٍ خاص، وعندما لبُّوا النداء أُخِذَ منهم قَسَمٌ غليظ على الإخلاص وحفظ السر، ثم بُسِطَت بين أياديهم خُطَطُ الحركة العُظمى لمدى سنواتٍ مقبلة. ولا ريب أن شخصيَّة الأمين العام كانت القاسم المُشترك الذي يعرفه الجميع ويُقدِّرون مذهبه وخطته، ولا ريب أنه احتاج لاستدعاء حكمة خبرته الطويلة في العمل العام لإدارة هذه التجربة الفريدة.

مع تطوُّر اجتماعات الشُّورى الدوريَّة، خاضت الهيأة أوَّل تجربة حقَّة في المُمارسة الشُّوريَّة، وهي انتخابُ هيأة قياديَّة تُديرُ شأن الحركة والدولة عن حق، إذ ظلَّت غالب هَيْآت ثورة الإنقاذ الوطني ومجالسها، من المجلس الوطني الانتقالي إلى مجلس الوزراء تَستَشعِرُ سُلطة منقوصة وهي تمارس مسؤولياتها، وأن هنالك جهة مُستَتِرَة تُوالي إدارة شأن الحركة والدولة. والحق أن مع قيام هيأة الشُّورى الخاصة، تأسَّس كيان يتولَّى استدراك النقص والفراغ الذي نَجَمَ عن تركُّز السُّلطة العُليا في بعض أشخاص، واستقلال كثير من الجهات المهمَّة شديدة الحساسيَّة في يَدِ واحدٍ، يتصرَّف فيها دون مراجعة أو محاسبة.

اختارت هيأة الشُّورى هيأة قياديَّة من بضعٍ وعشرين عضواً، وأتاحت لهُم فرصة استكمال القيادة ببضع أعضاء آخرين، على سُنَّة الحركة في إضافة الأسماء ذات الأهميَّة الفنيَّة أو السياسيَّة، مِمَّن لم يُقَدَّر لهم أن يُعرَفوا ويَشتَهِرُوا ليُنتَخَبوا.

جري الانتخاب بالاقتراع السرِّي واختار كل عضوٍ من يُريد من المُرشَّحين، وفُرِزَت النتائج في أوَّل عملٍ تتولاَّه الهيأة عبر كامل عضويَّتها وبكامل مسؤوليتها، إذ ظلَّت تتلقى أجندة المُداولة وتستمع إلي التقارير والتنوير بأكثر مما تُقَرِّر. لكن انتخاب الهيأة القياديَّة من ناحية أخرى عبَّر في نتائج الفائزين للقيادة عن مدى إنقاذيَّة هيأة الشورى الخاصة، فقد مَضَتَ غالب الأصوات في الهيأة إلي الأسماء المعروفة التي اشتهرت عبر سنوات الإنقاذ، ولم تَنَلْ ثقة الهيأة أسماءٌ كبيرة في الحركة الإسلاميَّة ظلَّت تؤدي دوراً كبيراً في خاصَّة أروقة قرار الإنقاذ، ولكنها لا تظهرُ في الإعلام بالكثافة المُتاحة لمسؤولي الإنقاذ، ومنهُم بعضُ أسماءٍ كانت مشهورة في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة السالفة.

كذلك عَبَّرت انتخابات الهيأة القياديَّة من هيأة الشُورى عن مرحلةٍ جديدة في خطة دمج الحركة الإسلاميَّة في المجتمع وإكمال أجهزتها كلها بالانتخاب، وهو المسار الذي مضى حتى اكتَمَلَ في المؤتمر العام في ١٩٩٩م قُبَيلَ المُفاصلة الشهيرة بين جناحي الحركة الإسلاميَّة، إذ خرجت كل عضويَّة المؤتمر الوطني في السُّودان مُنتخبةً ما عدا شخصين، هما: النائبُ الأوَّل للرئيس والنائبُ الثاني[٧].

*****

شَهِدَت كذلك مرحلة تطوُّر هيأة الشُورى نحو انتخاب الهيأة القياديَّة بداية تَبَلوُر المُشكلات والمحاور داخل فريق الإنقاذ الواحد، فقد استطاع المِحوَر الذي يمثِّله نائب الأمين العام أن يَستَوعِبَ الأسئلة التي طُرِحَت في أعقاب حادثة كندا، كما استوعب الأسئلة التي طُرِحَت بعد إطالة أمَدِ اعتقال الأمين العام لأوَّل الثورة ويَتجَاوَزها، وإذ أنَّ قرار تأسيس هيأة الشُورى الخاصة تمهيداً لتأسيس قاعدة صلبة للحزب المفتوح العام لم يُقابَل بأي اعتراض، فإن نُذُر الخلاف كانت تتلبَّد في أكثر من صعيد، لا سيَّما توجُّهات الأمين العام، التي أضحت واضحة منذ بدايات العام ١٩٩٥م، وحديثه الدائم عن تأصيل معنى الحريَّة في الحياة العامة والتعبير عنه في وثائق الحركة، ، ثم نُظُمها وقراراتها وعملها، ثم عزمه تقديم مقترح قرارٍ لهيأة الشورى الخاصة يُبيحُ حريَّة التعبير للصُّحُف وحريَّة التنظيم للأحزاب.

طرح الأمينُ العام مشروع القرار أولاً علي المكتب القائد، الذي ظلَّ يُديرُ الأمر الأعلى في الدولة والتنظيم قبل أن تَنتَخِب هيئة الشورى مكتبَها القيادي، مُتزامِناً مع دعوته

---

(٧) النائب الأول علي عثمان محمد طه والنائب الثاني جوزيف كفور إذ ظلا في الهيأة القيادية للمؤتمر الوطني لحكم منصبيهما.

لتخلِّي رئيس الجمهوريَّة المُعيَّن عن زِيِّهِ ورُتبَتِه العسكريَّة قبل تقديمه مُرشَّحاً عن المؤتمر الوطني. ثم مع تحامي الجهاد في الجنوب وبداية انقلاب الكفَّة لصالح الحركة الشعبيَّة بعد انتصارات الإنقاذ الأولى الباهرة، ارتفع صوتُ الدعوة لإصلاح مؤسَّسة القوَّات المُسلحة، يَقودُه كذلك الأمينُ العام. ولا رَيْبَ أن الدعوة إلى الحريَّات العامة وعودة الأحزاب، وإلى خروج الرئيس من المؤسَّسة العسكريَّة ليكون رئيساً مدنيَّاً، ثم تبنِّي الدعوة للإصلاح الجذري الشامل في الجيش، تُصادِمُ جميعها المشاعر القويَّة للعَصَبيَّة المِهَنيَّة في أمثل تجليَّاتها لدى غَالِبِ ضبَّاط القوَّات المُسلَّحة، وعلى رأسِهِم الرئيس.

أما موقف نائب الأمين العام ووزير الخارجيَّة حينها، الذي أفصَحَ عنه خارج إطار المكتب القائد، ملتزماً موقفه الراسخ منذ صُعُودِهِ إلى قيادة الحركة بالتجنُّب التام لمُواجهة الأمين العام، فهُو إنَّ رفع الأوامر المُؤقتة المُقيِّدة للحريَّات العامة ستفتح المجال فوراً لعودة قُوَى المُعارَضَة، مدفوعةً بمددٍ أجنبي كبير، وبأحقادٍ ومراراتٍ تراكَمَت منذ اقتلاعها من السُلطة، ثم ما تلا الانقلاب من اعتقالاتٍ وتعذيبٍ وإعدامات، وستَعمَدُ فور عودتها لسَلقِ النظام بألسِنَةٍ حِداد، وستُحاصِرُه بالقضايا والمحاكِم، ثم إذا فازَت بالانتخابات فَسَتَنْصُبُ للإنقاذيين مشانق الإعدام. فالأوفق، عند نائبِ الأمين العام، الانتظار بضعَ أعوامٍ تَصْدُقُ فيها آمالُ البترول التي بَدَت واعدة، ويفيضُ فيها بعضُ الرخاء علي الشعب، ثم من بعد ننظُرُ في مثاليَّات الأمينِ العام الشاخِصَة نحو الحُريَّات العامة. وإذ اتَّسق موقف نائبِ الأمين العام من قضيَّة الحُريَّات العامة مع موقف المجموعة العسكريَّة في الهيأة القياديَّة (الرئيس، النائب الأول للرئيس، وزير الدفاع، وزير الداخلية)[٨]، اتَّسق كذلك مع موقف المسؤول العسكري الأول، الذي شمله تعديلٌ وزاريٌّ حاسِم نَقَلَهُ من وزارة شؤون مجلس الوزراء إلى وزارة الطاقة[٩]،فقد تولَّى الدكتور عوض أحمد الجاز منصب وزير التجارة الخارجيَّة لوقتٍ قليل، ثم بعد خُلُوِّ وزارة مجلس الوزراء بتولِّي وزيرها الدكتور العميد الطبيب محمد خير لمنصب والي شمال دارفور عُيِّن فيها، فواصل فوراً في برنامج الإصلاح الإداري الذي بدأه سلفه بروح عسكريَّة تقتحمُ الوزارات والمكاتب، وتَعرِضُ مشاهد الإهمال والبطالة عن العمل علي شاشة تلفزيون السُّودان في مواقيت المُشاهدة الأعلى. ورغم وجود لجنةٍ في وزارة مجلس الوزراء بتمثيلٍ واسع لأجهزة الخدمة العامَّة، فإن الوزير الإداري بالاختصاص لم يُلحِق تطوراً جوهرياً في مشروع إصلاح الخدمة العامة في السُّودان، بل مضى على ذات نهج سلفه الطبيب العسكري التي

(٨) هُم: عمر البشير، الزبير محمد صالح، عبدالرحيم محمد حسين وبكري حسن صالح.
(٩) الدكتور عوض الجاز.

تركّز على روحِ الانضباط. ثم شَرَعَ في بعض نشاطه إلى ترؤس اجتماعات في وزاراتٍ أخرى رغم وجود الوزير صاحب الولاية الأعلى على وزارته، فيما يُشبه تمثُّله لدور رئيس الوزراء، مُستبطناً موقعه الرفيع في القيادة لعُليا وولايته الفرعية على أجهزة الضبط والقوة. ومع تنامي بعض الشكاوى من المسلك المُتجاوِز، جاء تعيينه في موقع وزير الطاقة بإصرارٍ من الأمين العام بما يُشبهُ العُقوبة، فأصاف سببا لتوتُّر العلاقات العُليا[١٠]،فضلاً عن قناعته الضعيفة بأطروحة تأسيس الحياة العامة على الحريَّات العامة وأصولها في البرنامج الإسلامي للحركة.

أثارت كذلك لجنةُ التعيينات والمُحاسبت العُليا التي كُوِّنَت لأوَّل مرَّة بقرارٍ من المكتب القيادي وشَمِلَت خمسة أعضاء منه، إثر تنامي الصراعات بين الإسلاميِّين المُلتزمين في المؤسَّسات الحكوميَّة والأجهزة التنظيميَّة، خاصة النزاع النمطي في أكثر من موقع بين الوزير ومديري المؤسَّسات التابعة لوزارته، والتي تطوَّرت أحياناً فبلغت أحياناً إغلاق مكتب المدير ومنعه من دخول مؤسَّسته أو أخذ سيارته عُنوةً، أو التهجُّم على أهله ليلاً، خاصَّة إذا كان الوزير ذو نسبٍ عسكري أو أمني. أثار تكوين تلك اللجنة مُشكِلات "حاكِميَّة التنظيم" أم "حاكِميَّة الحكومة"، فقد مَضَت التعيينات منذ أول الإنقاذ صادرة من مؤسَّسة الرجُل الواحد، المُحتكَرَة على نحوٍ شبه كاملٍ لنائب الأمين العام، ثم لحِقَتها تدخُّلاتٍ محدودة من الأمين العام تُشبِهُ وضع "الفيتو" على بعض الأسماء التي يَعتَقِدُ أنها لا تصلُح لهذا الموقع أو ذاك، ثم قد تتوسَّع الشُّورى فتضُم المكتب القائد كافة أو بعض أعضائه، خاصَّة إذا بلغ التعيين أو العفو مستوىً واسعاً شأن التعديلات الوزاريّة، أو إعفاء وتعيين هيأة القيادة للقوَّات المُسلَّحة أو تعيين مديري الأجهزة الأمنيَّة.

توالت كذلك التعيينات التي يقف وراءها "لوبي" صغير لكنه شديد الفاعليَّة والقوَّة، يُحرِّكه نائبُ الأمين العام والمسؤولُ العسكري ويضُمُّ الرئيس ونائبه الأوَّل، وإذ يتعسَّر على الأمين العام رفض إجماعهم إذا جاء مُناجاةً مع نائبه الذي يحمل إليه مُوافَقَة الرئيس ونائبه الأوَّل المُستبَقَة، أو جاء في إطر المكتب القائد بأعضائه السبعة، مضت غالب قراراته نافذة عبر الأجهزة الرسمية. ورغم أن السيرة الأولى للرئيس وأعضاء مجلس الثورة كانت موسومة بوضع مَيْسَمِهِم الرسمي على كل قرارٍ يَصدُرُ من مُعتَزَل نائب الأمين العام، أو أياً من أجهزته دون مراجعة أو نقاش، فقد تطوَّرت الأمور مع

---

(١٠) كان الأمين العام يؤكد في أحاديثه الخاصة أن الدكتور عوض الجاز لم يُدرك أن وظيفة وزير مجلس الوزراء تنسيقية فقط، لتضمن تبادل المعلومات والأوراق بين الوزراء، فيما وزارة الطاقة تعني الولاية على أكبر مشروع اقتصادي عبر تاريخ السودان.

مُضِي الوقت وبُزُوغ الخلاف إلى رفض قراراتٍ تصدُرُ أحياناً من المكتب القائد بتعيينٍ مُحدَّد في بعض المواقع العُليا أو تعطيلها[١١].

تزامَنَت أطروحة الأمينِ العام ببَسطِ حُريَّة التعبير والتنظيم مع حَدَثٍ عسكريٍ صاعِق، هو سُقوطُ مدينتي الكُرمُك وقِيسان[١٢] في شتاء العام ١٩٩٧، قبل نحو أسبوعٍ واحد من ميقات انعقاد هيأة الشورى الخاصة، في يد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مع قوات التحالُف وقوَّاتٍ أخرى تابعة للتجمُّع الوطني بإسنادٍ أثيوبي سَافِر، مثَّل قمَّة تأزُّم العلاقات بين أثيوبيا ونظامِ الإنقاذ. وإذ أن سُقوطَ المدينتين مثَّل حدثاً مأساوياً بكل ما تحمل الكلمة من أبعاد، فإن الأجواء التي حملها إلي اجتماع هيأة الشُّورى كانت الأبعدُ من المناخ المُوائِم للدعوة إلي فتح البلاد للرأي الآخر ولو بَلَغَ حدَّ المُنافسة على السلطة، وضمان حَقِّه في أخذِها إذا غَلَبَ في الانتخابات. فقد جاء إلى الاجتماع أمناء الولايات وحكَّامها ومن بينهم أمين أمانة ولاية النيل الأزرق، حيث وقعت الأحداث التي شَهِدَها الأمينُ نفسه، وقدَّم مِن ثمَّ للشورى صورةً مُريعة لقتل أئِمَّة المساجد وقتلِ عامَّة المُواطنين وأخذِ طالبات المدارس المتوسِّطة والثانويَّة سَبَايَا على يد قوَّات الجيش الشعبي والقوَّات الأثيوبيَّة، واستشهاد محافظ المنطقة في بسالةٍ نادرة.

لكن طوارئ الظرف السياسي وحْرجه العسكري لم تمنع الأمين العام من الثبات على موقفه الداعي لبسط الحُرِّيَّات فقدَّم أطروحته للشُّورى بجلاءٍ تام، مؤكِّداً أن الإسلام أسَّس الإيمان على الحريَّة والرِضَى، وأن عبرة السنوات السالفة أوضحت حاجتنا للانتقال

---

(١١) في النزاع بين وزير الطيران المدني ومدير الطيران المدني، عطَّل نائب الرئيس الأول الفريق الزبير محمد صالح قرار لجنة المحاسبات العُليا بعودة المدير إلي وظيفته وصَمَتَ المكتب القائد مقدِّراً أن الوزير والنائب أبناء دفعة. كما صدر قرارٌ من القصر مباشرة دون العودة للمكتب القيادي أو لجنة التعيينات العُليا بفصل وزير التعليم العالي (عبدالوهاب بوب) إثر خلاف في المجلس الوطني واعيد البروفيسور إبراهيم أحمد عمر إلي موقعه بعد ظهور تناقضه الأساسي مع الأمين العام الذي ظلَّ يُعبِّر عن آرائه السلبية في طريقة تنفيذ ثورة التعليم رغم أن الأمين العام هو صاحب الرؤية الاستراتيجية لتطوير التعليم نحو التعريب والمنهج الذي يربط العلم بالعمل، كما شهدت تلك الفترة تعيين الدكتور عبدالوهاب عثمان رئيس القطاع الاقتصادي في الحركة وزيراً للمالية رغم اعتراض الأمين العام علي ذلك موضِّحاً له شخصياً حاجة وزارة المالية لوزير قوي التعبير لشرح السياسات المالية والدفاع عنها. كما ظلَّ اللواء عبدالرحيم محمد حسين سداً منيعاً أمام أي محاولة من الحركة لتطوير مؤسَّسة رئاسة الجمهورية مهما تكن في مجال المعلومات أو الإعلام أو حتى الإدارة، خاصة إذا ارتبطت بشخصيات قوية من الحركة (د. الصادق الفقيه، د. أمين حسن عمر، د. يس عابدين، د. سيف محمد أحمد) وقد كان مصير الأوائل جميعاً التعويق ثم الإعفاء، أما الأخير، د. سيف محمد أحمد فقد رُفِضَ طلب الأمين العام بتعيينه مستشاراً برئاسة الجمهورية، ورُفِضَ مجرَّد نقاش مقترحه بتكوين مجلس أمن قومي علي النسق الأميركي يجتمع إليه الرئيس راتباً في أول يوم العمل لإحاطته وتنويره بالمعلومات والتطوُّرات، أما وزير الخارجية الدكتور مصطفي عثمان الذي اشتهر بتدخُّله في صغائر الإدارة وكبائرها فظلَّ يُعطِّل كل الأسماء التي ترد إليه من الحركة لتعيينهم في وزارته، لا سيَّما السُّفراء، دون اعتبارٍ موضوعي، سوى خوفه من كونهم منافسين محتملين.

(١٢) الكُرمُك وقيسان مدينتان حدوديَّتان تُتاخمان أثيوبيا.

بالبلاد نحو الحريَّة واللامركزيَّة. وبالمُقابل لم تكُن السانحة بأفضل منها لبعض رُوَّادٍ وقياداتٍ في الحركة الإسلاميَّة ليُعَبِّروا عن أزمتهم في قبول الآخر وقصور فَهمِهِم لأصول الحريَّة والمشيئة في الإسلام رغم عشرات الآيات في القُرءان، فقد استفزَّهم موقف المُعارضة وأحيا فيهم ذكريات المرارة والعَنَافَة التي طَبَعَت العلاقة بينهم وبينها. وتولَّى بعض الشُيوخ الأُطروحة المُعارِضَة لأُطروحة الأمين العام بخُطَبٍ سياسيَّة فجَّة استدعت إلى هجائيات الحركة الإسلاميَّة المؤسَّسة من قديم ضد قادة الأحزاب التقليديَّة، موقف الزعيمين الدينيَّين الكبيرين السيِّد محمد عثمان المَيرغني والسيِّد الصادق المهدي الجديد بتبنِّي الهجوم المسلح على المدينتين الحدوديَّتين ضمن تحالُفهما مع الحركة الشعبيَّة بقيادة الدكتور جون قرنق في إطار التجمُّع الوطني الديمقراطي، إذ أقاموا الربط السهل بين قضية الحريَّة الأصوليَّة المؤسَّسة على التوحيد وبين الدعوة للتوالي السياسي الذي سيُثمِرُ ميلاداً جديداً لأمثال هؤلاء الزعماء. وتولَّت إحداهُن دفع التهريج إلى مداه، وهي تصيح: «لقد اغتصبوا بناتنا»، فانكَفَأت قضية الحريَّة تحت سنابك التوتُّرات والتربُّص الذي بدأ يطبعُ علاقات الشريحة القياديَّة، ثم على وقع المُجنزرات الأثيوبيَّة، فتأخَّرت قضيَّة التوالي السياسي بِضْعُ سنين[١٣].

تأخَّرت قضية الحُرِيَّات العامة لكن تقدَّمت قضيَّة أخرى مهمة، هي دفعُ الحركة الإسلاميَّة كلها إلى العَلَن ثم تأكيد حَاكِمِيَّتها على الدولة، فقد حَمَلَ الاجتماع التالي للشُّورى بعد بضعة أشهُرٍ موضوعاً رئيسياً على الأجندة، هو دورة انعقاد المُؤتمر العام للمُؤتمر الوطني الذي ما يزال حزباً أوحداً على ساحة السودان السياسيَّة، لكنه حَمَلَ أيضاً شُحنة سخيَّة من توتُّرات قضيَّة حاكِمِيَّة الحركة. فقد اختار مُرافِقُ الرئيس الدائم ووزير القصر وأحد أبناء الحركة الإسلاميَّة الذين ولجوا باب الجنديَّة بعد حُصُولهم على الدرجة الجامعيَّة، اختار موعد انعقاد الشُّورى السابق ليأخُذ الرئيس إلى "المواقع الأماميَّة"[١٤] فانعقدت الهيأة دون حضورِهما برئاسة النائب الأوَّل للرئيس، الفريق الزبير محمد صالح. وعند استعراض موضوع انسحاب الجيش من مدينتي الكُرمُك وقِيسان وجَّه أعضاء الشورى انتقاداً شديداً للقُوَّات المُسلَّحة في حضور رئيس هيأة أركان الجيش، الذي قدَّم شرحاً لما حدث، بدا غير مقبولٍ لدي الأعضاء خاصة عند تأكيد وزراءٍ من الولاية ومسؤولين في الحكومة وآخرين في المؤتمر الوطي، أن النُذُر والتحذيرات قد توالت لدى إدارة الاستخبار العسكريَّة بمعلوماتٍ تؤكِّد الهجوم الوشيك، لكنها لم تحرِّك ساكناً.

---

(١٣) منذ العام ١٩٩٥م لم يتاح للقضية أن تطرح مجدداً إلا في عام ١٩٩٨.م.

(١٤) المهندس عبدالرحيم محمد حسين.

استَمَعَ الرئيسُ لتقرير الاجتماع السابق واصطَبَرَ إلى الختام نحو مغرب الشمس ليبدأ حديثاً مُفعَماً بالانفعال حول النقد الذي وُجِّهَ للقُوَّات المُسلَّحة من أعضاء الهيأة لفشلها في صدِّ الهجوم علي المدنيين، واسترسل في مرافعةٍ واضحةٍ تُشيرُ إلى أنه بوصفه رئيساً للجيش الذي أدَّى عمله على الوجه الأكمل في كل ما يليه من واجب، بينما تقاعَسَ المدنيون في قيادة الحركة وفشلوا في إدارة الإعلام والاقتصاد والسياسة، مستدعياً في خطابٍ خاص ضمن إطارٍ داخلي روحَ خطاب الإنقاذ الدفاعي التبريري المعهود في المنابر العامة، أن القُوَّات المُسلَّحة أنجَزَت انتصارها الباهر في "صيف العبور"، ولكن توقُّف المَدَد الإقليمي والدولي عنها وانهياره على العدُو مُتمَثِّلاً في الحركة الشعبيَّة والتجمُّع الوطني أدَّى إلى تعاقُب الهزائم وسقوط المُدُن وتقدُّم العدو حتى بلغ خاصرة الوطن في الشرق.

أما أعضاء الشورى الخاصَّة من القادمين فقد فاجأهم خطاب الرئيس كما أجَمَ بالصمت لسانَ القُدامى من قيادة الحركة وعناصرها التليدة، فقد أظهرت غَضبَةُ الرئيس المُتعَصِّبة للجيش وتنازُله الضمني عن مسؤوليَّاته رئيساً لكل شِعَابِ الحياة من الدفاع إلى السياسة، عُمقَ الخلاف بين جناحٍ مدني وجناحٍ عسكري في قيادة الحركة، الذي بدا حتى تلك الساعة كياناً واحداً وجِسْمَاً مُوَحَّداً إن اشتكى منه عضوٌ تداعت له سائر الأعضاء[١٥].

غيابُ الرئيس ومُرافِقِه عن الجلسة السابقة وحديثُ الرئيس في ختام الجلسة التالية نبَّها أعضاء الهيأة الشوريَّة من القُدامى والقادمين ولَفَتَ أنظارهَم لأوَّل مرَّة، لوجود صراعٍ في قمَّة هرم التنظيم والدولة، وإن لم يستبينوا مادَّته وتفاصيله وأبعاده كافة، لأن القيادة مهما تباينت فيها الرُؤى والأفكار واعتَرَت التوتُّرات علاقاتها ومواقفها، ظلَّت شديدة الحرص على الظهور مُتَّحدة مُتجانِسة للرأي العام ولأعضاء الحركة وصفِّها الثاني وقياداتها الوسيطة. أما تفاصيل الصراع ومادَّته من صُدُور قراراتٍ لأوَّل مرَّة من قيادة الدولة مُمثَّلة في الرئيس ونائبه الأول بتواطؤٍ خَفِي من نائبِ الأمين العام ومسؤول العمل الخاص دون الرُّجوع إلى المكتب القائد أو المجلس القيادي أو إطلاع الأمين العام عليها، شمِلَت التعيينات العليا مثل فصل وزير التعليم العالي وإعادة الوزير السابق أو تسمية المسؤول الاقتصادي للحركة وزيراً للمالية رغم اعتراض الأمين العام ثم الاختلاف في إدارة الجهاد والعمليات في الجنوب، والاختلاف في إدارة مفاوضات السلام والخلاف في تنزيل رُؤى وقوانين الحكم الاتحادي أو تطبيق الفِدْراليَّة الحقَّة. كذلك الخِلافُ الكبير

(١٥) راجع فصل الجيش والجهاد.

حول الإصلاح الجذري للقُوَّات المُسلَّحة، وما يُشبِهُهُ من خلافٍ في إدارة العلاقات الخارجيَّة، وتباين المواقف فيها بين المُواجهة والتحدِّي أو المُوادَعة والتطبيع والتي ظلَّت تُطرَحُ في حياءٍ ومُوارَبَة في المكتب القائد.

لكن خُلاصة الخلاف تجلَّت في قضيَّة "حاكِميَّة الحركة" أم "حُكم الدولة". وإذ حَرَصَ الأمينُ العام علي خُلوص الحاكِميَّة للحركة، تنحازُ إليه وتُعاضِده كثيرٌ من العناصر المدنيَّة في قيادة أجهزة الحركة الخاصة أو أذرُعِهَا الفكريَّة والإعلاميَّة، فقد أضاءت له سنوات التجربة الماضية نحو العام السابع في الدولة والحُكم وأكَّدت ضرورة المُسارَعة نحو بَسْطِ الحريَّة وفتح المُشاركة الواسعة، وضبط معادلة قسمة السُلطة والثروة بين أنحاء السُّودان كافة، فقد شملت ذات الخُطة التي دفعت بالحركة كلها إلى العَلَن حزباً سياسياً باسم "المؤتمر الوطني" رُؤى انفتاح الوطن كله للحريَّة توالياً في التنظيم وإباحة للتعبير، ولامركزيَّةً تَرُد أمر الولايات خارج المركز إلى أهلها.

مَثَّل الخروج الأول للحركة الإسلاميَّة إلى العَلَن اختباراً آخر لمدى تَهيُّئِها للشفافيَّة والديمقراطيَّة، فقد اختارت الهيأة القياديَّة مُرشَّحاً جديداً لمنصب الأمين العام للمؤتمر الوطني، يُجسِّدُ صِدقَ التحوُّل نحو "حاكِميَّة التنظيم السياسي" وهيمنته على السياسة والحُكم، ويحسمُ ازدواج الظاهر والباطن لصالح توحيدهما، حركةً إسلاميةً غالِبُ عملها ظاهرٌ مفتوح في حزبٍ سياسي، يتهيَّأ للمُنافسة مع أحزاب أخرى في إطارٍ ديمقراطي تعدُّدي[١٦].

كان مسرحُ الانتقال هو المؤتمر القومي العام للمؤتمر الوطني، الذي شهده العام ١٩٩٧م، ورغم أن مرشَّح الحركة الإسلاميَّة لمنصب الأمين العام قد اتُّفِقَ عليه بقرار الهيأة القياديَّة، إلاَّ أن إصرار كتلة مقدَّرة من ولايات دارفور على إعادة انتخب الأمين العام السابق ومقاومة مُقترَح القيادة قد حَمَلَ مفاجأة لم تَعْتَدها القيادة في إخراج ترتيباتها وتدابيرها للعلن، إذ ظلَّت تمضي كما كان يُخطَّط لها من الباطن إلى الظاهر في سهولة ويُسر طيلة عهد الإنقاذ منذ يومها الأول.

أخذت المُقاوَمَة شَكلَ تكتُّلٍ جَهَوِي انتظم فيه غالبُ أعضاء الحركة الإسلاميَّة

---

(١٦) اختارت الهيأة القيادية الدكتور غازي صلاح الدين العتباني مرشحاً لمنصب الأمين العام للمؤتمر الوطني، خلفاً للأستاذ الشفيع أحمد محمد. وإذ أن الأول شغل منصب وزير الدولة للشؤون السياسية برئاسة الجمهورية ومنصب وزير دولة بالخارجية وفي الأطر الخاصة للحركة تولى وظيفة مقرر مجلس الشورى وعضو المكتب القائد، ثم عضو الهيأة القيادية، حمل ترشيحه مدى جدية الحركة الإسلامية في تأكيد الدور المحوري للمؤتمر الوطني في منظومة حكم والحركة، بعد مرحلة متطاولة ظل دور المؤتمر فيها هامشياً لا يكاد يذكر.

القُدَامَى من دارفور ومعهم المُكتَسَبون في عهد الإنقاذ، مِمَّن جمعهم جميعاً إطارُ المؤتمر العام للمؤتمر الوطني. وإذ بلغت عُضويَّة المؤتمر بضعة آلاف، فقد جَذَبَ موقفُ دارفور تلقائياً موقف نُظرَائِهِم في الولايات الأشد تهميشاً لا سيَّما ولاياتُ الجنوب. وعلى الفور انتظم تحالُفٌ لا يُقاوَمُ بالإجراء الانتخابي الديمقراطي كما يُحَدِّده النظام الأساسي للمؤتمر الوطني وكما تُنظِّمُهُ لوائحه، فتكتُّل دارفور والجنوب يُمثِّل أغلبيةً تحتاجُ لمنظومةٍ واسعةٍ من التحالُفات حتى تُهزَم بالغَلَبَة العدديَّة.

لقد كشفت لحظة الانتقال بما حملت من تكاليف مواضع الهشاشة والخلل في البناء، فالقيادة ظلَّت تختار وتقرِّر والقاعدة ظلَّت توافِقُ وتُقِرُّ، ولكنها غافلةٌ عما تموجُ به عضويَّتها من حركةٍ وانفعال يستشعرُ ظُلماً وتهميشاً ويطلُبُ العدل والإنصاف حتى داخل الصف التنظيمي. فقد ظلَّ أعضاء الحركة من الأطراف عامة ومن دارفور خاصة يستشعرون مرارةً تجاه قسمة المناصب في قيادة الحركة والدولة وآليَّة توزيع الفُرَصِ والمغانم، مهما تكُن قليلة محدودة. ومن طبيعة شبكة العلاقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تنتظم قيادة الحركة ذات المزاج والتوجُّه الشمالي العاصِمِي الخُرطُومِي باختراقاتٍ محدودة في القيادة من الأطراف، استمرَّ بقاؤها في الصف القيادي بتصميمٍ وإرادةٍ اقتضت مثابرةً واصطباراً علي الارتباط، وقد حملت قضية المهندس داؤود بولاد في أوَّل عهد الثورة نُذُراً مبكِّرة من الضرورة المُلحَّة لضبط المُعادلة بين المركز والأطراف حتى داخل صف الحركة الملتزم، كما كشفت عمَّا يَعتَمِلُ في الصُدور من مرارةٍ ومشاعر سالبة، لا تُتيحُ الأطُر التنظيميَّة بما تقتضي من أدبٍ والتزام أن يُفصَحَ عنها كثيرا. وهي ذات المشاعر التي تجلَّت في المؤتمر بالانحياز الدارفوري المُطلَق نحو الأمين السابق، يحالفه الصوت الجنوبي الذي انحاز إليه بدوره علي قاعدة التهميش الذي يجمع بين الإقليمين ويُوحِّدهُما ضدَّ شخص المُرشَّح الجديد، الذي تتجلَّى فيه كل سمات المجتمع المديني بتنوُّعِهِ وتقدُّمه البائن على ولايات السودان كافة. وقد كانت أكبرها مفاجأة اصطفاف كثير من قيادات الدولة الإنقاذيَّة والحركة الإسلاميَّة، بمن فيهم الأكبر والأقدم من دارفور وجبال النوبة والجنوب مع مواطِنِيهِم في حماسٍ لا يُضاهى.

كما حَمَلَ تحدِّي الديمقراطيَّة والشفافيَّة المُبكِّر داخل أروقة المؤتمر الوطني مدى ضيق أوعيته بحركة قاعدته وطلاقتها في الاختيار، ومثَّل ذلك اليوم اختباراً أولاً لقيادة المؤتمر الوطني عن مدى قناعتها بالحريَّة والشورى، الأصول التي أدَّت بعد سنواتٍ قلائل إلى انقسام الحركة الإسلاميَّة، كما تجلَّت في ردَّة الفعل القيادي على تحالُف الهامش رُوحُ

العُنصريَّة المُضادَّة المَشوبَة بالاستعلاء وإرادة الهيمنة، التي استمرَّت في السودان منذ الاستقلال من المركز علي الأطراف، فظهرت علي ساحة المؤتمر الوطني، رغم أدبه ووثائقه ونُظُمه المُؤصَّلة على الإسلام، العنصريَّة الحرام التي أشعلت قي مُقبِلِ الأيام الفتنة الكُبرى في دارفور.

أخيراً لجأت قيادة المؤتمر الوطني في معركتها الضروس لفوز مرشَّح القيادة وهزيمة تحالُف الهامش إلى إباحة التزوير، وهو خُلُقٌ استشرى بغير فقهٍ ولا تقوى في منافسات الحركة الإسلاميَّة مع خُصُومِها في اتحادات الطلاَّب ونِقاباتِ المِهَن وبَرَعَت فيه الأجهزة الخاصَّة للمعلومات والأمن، وظلَّت تتحالفُ لإنفاذه وتمام نجاعته عُضويَّة الحركة في الأجهزة الشعبيَّة والرسميَّة لِتكَسبَ به مقاعد الاتحادات والنقابات، رَيْثَما تستدير بالفوضى على نفسها فتُزَوِّر إرادة قاعدتها داخل حزبها لصالح أجندة القيادة. وإذ أن التزوير ظلَّ سرياً ومكتوماً حتى عن الأمين العام للحركة لم يُتَح لأيٍ من أجهزة الحركة أو عضويتها النهي عن مُنكَرِهِ ومحاسبة مقترفيه. بل مَضَتْ العناصر الغافلة لإنكاره حتى عندما بلغ خاصَّة أجهزتها ضمن سُنَنِ الله في المجتمع والتي تُديرُ الفوضى على من يُمارسُها على الآخرين في داخل بيته.

لقد بدأ المُؤتمر الوطني عهده الجديد بغير تقوى وأسَّس بُنيانه على شَفَا جُرفٍ هار من التزوير، وبتواطؤٍ تامٍ من قيادةٍ في المؤتمر مع لجان الانتخاب، فَازَ مُرشَّحَ القيادة وهَزَمَ تحالُف الهامِش، الذي أراد إثبات إرادته في وجه المركز بالتجديد لمُرشَّحٍ لم يكُن له كَسْبٌ كبير في إدارة عمل المُؤتمر في مدى السنوات التي تولَّى فيها المنصب حتى لأقاليم الهامش، وقد فاز مُرشَّحِهِم بالفعل، لولا التزوير الكبير الذي اعترى العملية[١٧].

*****

وافى صعود الحركة الإسلاميَّة إلي العلن باسم "المُؤتمر الوطني" واختيار أمينٍ عامٍ جديد تتمثَّل فيه لأوَّل مرَّة قوَّةُ الحركة وعُمقُها، وافى انحسار مدِّها في العمل الشعبي الطوعي الدَّعَوِي لصالح عمل الدولة والحُكم الرسمي السياسي والتنفيذي. فالأمينُ العام للمؤتمر الوطني الجديد، رغماً عن تجذُّره في الحركة الإسلاميَّة وإشارة اصطفائه الدالَّة على الإقبال الجدي الحاسم للحركة للعمل تحت مظلة الحزب السياسي العلني، يُنظرُ إليه من تلقاء الداخل والخارج بوصفه رمزاً أساسياً من رموز الدولة الإنقاذيَّة، إذ لم يشتهر قبلها بخوض غمار مجالات العمل السياسي الشعبي أو الطوعي الخيري، بل إن سِمَاتِ

(١٧) أعلنت لجنة الانتخابات فوز الدكتور غازي صلاح الدين العتباني دون إشارة إلي عدد الأصوات.

رجل الدولة تغلبُ عليه بأكثر من خصائص القائد الحزبي. وقد أبدى نائبُ الأمين العام ملاحظةً لم تُفصِحْ عن الأسباب ولكنها تعبِّر عن ذات المعني وهو يَهمِسُ برأيه في عدم مناسبة الأمينِ العام الجديد للمَنصِب، مُفضِّلاً أحد أعضاء مجلس الثورة الذي تخلَّى مُبكِّراً عن زيِّه العسكري واستقال من المجلس وفقاً لترتيبٍ يدفعُه لِمنصَّة رئيس المجلس الوطني الانتقالي، ولكنه اقتراحٌ لم يجد طريقه للقرار إذ ظلَّ نائبُ الأمين يَزهَدُ في المُجادلة والمُواجهة مُؤثِراً المُسايَرَة الصامتة لآراء وقرارات الأمين العام، إضافة إلي إيمانه العميق بالدولة وحكومتها ممَّا يُزهِدُه بدوره في خوض المعارك والمُواجهات حول موضوعات التنظيم والنظام السياسي.

فحركة تحرير المرأة السودانيَّة بالإسلام، التي شَرَعَتها الحركة في منتصف العقد السبعين، قد أتت أُكلها في العَقْدَين التاليين بأفضل ممَّا كانت ترجو خُطَّة الحركة. ولكن ميلاد الإنقاذ قد وجد النساء وقد تحرَّرن بالفعل وتهيَّأن للعمل، فتحرير المرأة على براعته في الحالة السُّودانيَّة الفريدة التي ربطته بالإسلام، رغم سوابقه العربية لا سيَّما المصريَّة القريبة التي حشدت له مضامين الليبراليَّة الغربيَّة العلمانيَّة، ظلَّ فعلاً سالباً لا يأخذ مضمونه الإيجابي إلا بمشروع العمل الذي يلي التحرير نحو مثالات تحقيق المرأة لدورها في المجتمع والتاريخ. فالخروج إلي الشارع واقتحام العلم في دوره ومؤسَّساته أو اجتهاده الحُر، والمشاركة الشقيقة في ساحات العمل العام، والمُساواة في الفُرَص والعمل وفي الأجر والترقي الوظيفي، كلها قد تأصَّلت على فلسفة التحرير الإسلامي قبل أن تَروجَ في المصطلح العالمي مبادئ تمكين المرأة بعقود، ثم على تعديل القوانين في الحقبة المايويَّة التي تولَّت فيها قياداتٌ في الحركة مناصب دستوريَّة عُليا وتولَّى فيها الأمينُ العام وزارة العدل (ديوان النائب العام)، فأعمَلَ تعديلاتٍ جوهريَّة في التشريع نحو تمام تمكين المرأة، فتولَّت المرأة في السودان القضاء الأعلى بعد النيابة والوزارة قبل سنوات من إجازة ونفاذ هذه التشريعات في الدُّوَل العربيَّة كافة. أما في خاصَّة نشاط وعمل الحركة، فقد توسَّعت مشاركة المرأة في جماعات العمل الدَّعَوِي والخيري الطوعي والإغاثي، وارتسمت ظاهرة على لوحة المشهد أرتالُ الفتيات الإسلاميات بزيِّهن المعروف في معسكرات النزوح علي أطراف المُدُن، خاصَّة بعد كارثة مجاعة ١٩٨٣، بل وفي مناطق كردفان ودارفور والجنوب يُدرِّبن أو يُداوين أو يُعلِّمن، وانبثق أدبٌ جديد نظري وعملي، في علاقة الإسلاميَّات مع النازحين لا سيَّما غير المُسلمين منهم، إذ ظلَّ بعضُهُن يعملن لسنوات في المعسكرات النائية، يدخلن ويخرجن إليها في أيَّا ساعة ليلاً أو نهاراً لا يمسُّهنّ إلا خيرٌ.

لكن بتسلُّم الحركة الإسلاميَّة لتمام قيادة الدولة والمجتمع في ١٩٨٩م انتصبت تحديَّات جديدة كانت تقتضي نقلة أخرى في التحرير الإيجابي للمرأة، فقد تميَّزت النساء بكيانٍ خاص للعمل العام في أعقاب مؤتمر الحوار حول قضايا المرأة ١٩٩٠م هو "الاتحاد العام للمرأة السُّودانيَّة" قبل قيام أي تنظيم نقابي أو شبابي، طوعي أو ثقافي يخلف المنظمات السالفة التي قضت عليها شموليَّة الشرعيَّة الثوريَّة الأولى، إذ كان الرأي أن يُسارع إلى إباحة الساحة للنساء، استصحاباً لكسب الحركة المتقدِّم في تلك الشريحة فيتصل العمل تلقائياً وتعمر المناشط فوراً. لكن الإباحة المنقوصة في ظل النظام الشمولي جاءت خصماً على خُطُوات ارتياد الآفاق المتجدِّدة في المرحلة الجديدة، فانكفأ النشاط السالِف يَجتَرُّ نفسه لا يُغري بجديدٍ ليحفِّز جماعات من النساء، لا سيَّما الشابات الأصغر عمراً والأكثف عدداً من الرعيل الأول الذي ابتدر التحرير وسار فيه لعقدين من الزمان. كما أن الارتباط اليومي للاتحاد العام للمرأة بجهاز الدولة وحزبها الحاكم أضعف الحيويَّة الشعبيَّة التي اتَّسم بها عمل المرأة في الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة لصالح الرسميَّة البيروقراطيَّة، وتحوَّرت الصورة الأولى للإسلاميَّة المُبادِرَة المُتقشِّفة المُتوكِّلة إلى نمطيَّة الأشباح الرسميَّة وعملها الروتيني العاطل عن الإبداع.

أما غياب التنظيم المنافس إذ لم تُفسِح الشمولية مساحة لأيٍّ من أنماطه المُناوئة الفكريَّة أو الثقافيَّة أو الأدبيَّة فضلاً عن السياسيَّة، دفع بالمنافسة كلها إلى الداخل فاستَعَرَت المُشاكَسَات بين الرائدات الإسلاميَّات على المناصب وكراسي الوزارة، وأظهرت الشاشة الأشد حساسيَّة في مجال عمل المرأة صورةً مبكِّرة لما ستؤول إليه صراعات الحركة الإسلاميَّة مستقبلاً في كل مجال، مهما يكُن عُمَّارُه ذكوراً أو إناثاً، سوى ما إنمازَت به المرأة الشرقيَّة عُموماً من شدَّة الغيرة وحدَّة الصراع. وتجلَّت كذلك لأوَّل الأمر في قطاع المرأة المناظرة بين أهل المُوالاة القدامى السابقين بالتاريخ والقادمات الأصغر سناً من داخل صف الحركة أو من الساحة العامة التي ولجتها الحركة الإسلاميَّة عبر بوَّابة السُّلطة الإنقاذيَّة فجلبت إنقاذيَّات ليس لهُن سابقة التزام سوى إعجابٌ بصوت الثورة وانحيازٌ لبرامجها.

أما العملُ الفكري والنشاطُ الثقافي الذي اتَّسع واشتدَّ أثره قبل ثورة الإنقاذ في المجال النسوي فلم يَلقَ ما كان يُقَدَّرُ له بعد أن تمكَّنت حركة الإسلام حُكماً ودولةً في توسُّع وتكثف، فالوُجُوه العالميَّة للمرأة المسلمة التي كانت تزورُ السُّودان في إيقاعٍ متَّصلٍ منتظم منذ المُصالحة الوطنيَّة، إذ قَدِمَت رموزُ الرعيل الإخواني الأولى المُحرَّرات من

سُجُون الناصريَّة (زينب الغزالي وحميدة قطب وغيرهن)، ثم بعد نجاح الثورة الإسلاميَّة في إيران والمَدُّ النسائي المُتجاوِب معها في العالم العربي، فشَهِدَت الخُرطوم رائدات الثورة اللائي جُبْنَ السُودان يحُاضِرنَ ويَشهَدنَ مواسم الحركة في المساجد والجامعات ومعسكرات النزوح، بل ويُؤسِّسن الجمعيات الطوعيَّة ويُنشِئْن المُستشفيات[١٨].

كذلك تضاءلت حركة البحث والتأليف والنشر بعد القَوْمَة التي اتصلت بعد رسالة الأمينِ العام "المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع"، ونُشِرَت مقالاتٌ في الصُّحُف ومجلاَّت الجامعات و رسالةٌ واحدةٌ في كُتَيِّب[١٩]. كما اتصلت كذلك حركة الأدب وسط الإسلاميَّات، فتقدَّمت شاعرات مجيدات وكاتبات للقصَّة والرواية والنقد الأدبي، ولكن منذ الجبهة الإسلاميَّة انقطع صعود الأدب النسائي وضَعُفَ نشره، ولم تُضِف الإنقاذ سوى شاعرةٌ أو اثنتين جذبهُن مدُّ الثورة لا سيَّما روحها المجاهدة قتالاً في الجنوب والشرق، فأبدعن وتجاوب معهُن حماساً الجيل المُستَنفَر كله يومئذٍ للجهاد، ولكن ما ثارت حولهن أو حول جملة أدب المرأة ما ثار لدى طلائع النهضة المُبشِّرة في الثمانينات من اهتمامٍ يتعهَّده بالنقد والتطوير.

ورغم وضوح الفكرة والرؤية، لا سيَّما بعد صدور وثيقة الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة في ١٩٩١م والتي تجاوبت مع التصاعُد العالمي لمبادئ تمكين المرأة وتبنيها من قبل المنظمة الدوليَّة، لم ينشط التنظير الإسلامي لمحُفِّزات التحدي البالغة، لا سيَّما لدى تجربة حُكمٍ بالإسلام تزعُم لنفسها تقدماً خاصاً في عمل تحرير المرأة. ومع تقدُّم الثورة وتعاظم ابتلاءات المعارضة والمحاصرة الإقليميَّة والدوليَّة التي أحاطت بتجربة الإنقاذ وهي تخطو نحو عامها الثالث والرابع، جَلَبَ نشاطُ المرأة تعاطفاً عربيَّاً وإسلاميَّاً عالميَّاً من شخصيات نسائيَّة خارج أطر التوجهات الإسلاميَّة في التيار القومي العربي أو الوطني في العالم الإسلامي، فتأسَّست منظمة عالميَّة نسائيَّة تتخذ من السُّودان مقراً لها، من الرموز النسائية التي داومت على حضور جلسات دورات الانعقاد للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وسودانيات قوميات، وسودانيات من الحركة الإسلاميَّة نَشِطنَ جميعاً في دعم التجربة الإنقاذيَّة الإسلاميَّة، وجلبن لها تأييداً ومناصرة ماديَّة وأدبيَّة عبر ساحات العالم، ثم امتد

---

(١٨) في الأعوام ١٩٨٠م-١٩٨١م زارت السودان ابنة المفكر الشهيد آية الله الطلقاني، وحفيدة الخميني، كما حاضرت في الجامعات صافيناز كاظم من سابقات كوادر اليسار المصري التي انحازت مع جماعة من الكتاب والمفكرين إلى مد الثورة الإيرانية بعد انتصارها، وأظهروا التزاماً كبيراً بالإسلام.

(١٩) كتبَ هذا الكاتب في العام الرابع من دراسته الجامعية ١٩٨٠م رسالة في بضع وعشرين صفحة بعنوان "التحرير الإسلامي للمرأة السودانية" حوت خلاصة أفكار ذلك الجيل عن قضية تحرير المرأة، ووُزِّعت في الجامعات.

نشاطهن ليتجاوب مع قضايا الأمة العربيَّة شأن حصار العراق بعد حرب الكويت وحصار ليبيا بعقوبات مجلس الأمن[٢٠].

كذلك مع شدَّة الحصار على الإنقاذ، انسَلَكَت النساءُ يومئذٍ في إستراتيجيَّة الإعداد للأسوأ من الطوارئ والنازلات، تجنيداً يحشد الشعب كله استعداداً لما قد ينجُم من سيناريوهات الحِصارِ والغزو وقَطعِ الإمداد في البحر أو الجو، فقاربت المرأة السودانيَّة المسلمة لأوَّل مرَّة ميدانَ اجهاد، ودفع الواقع الحركة الإسلاميَّة لإحياء فقهه بعد أن بردَت فيه هذه المسألة، إذ لم تُثَر بعد الغزوات النبويَّة قضية جهاد المرأة إلا عَرَضاً في أبواب الفقه النظري وليس عبر سيرة الفتوحات الإسلاميَّة الكبيرة. لكن التجربة في السودان حشدت مئاتِ النساء في معسكرات الدفاع الشعبي، يُسافر عشراتٌ منهُن ليُجاهِدْنَ مباشرة قتالاً في مناطق العمليَّات، فثارت المخاوف والتحفُّظات على الفتاة الخارجة في سبيل الله، ولكن في صُحبَةٍ لم تألف هذا السلوك أو تدرُجه في كمال تديُّن المجتمع، وإذ انحسرت التجربة سريعاً وصَمَتَ فِقهُها عن التطوُّر، بقيت صورة مُجنَّدات الدفاع الشعبي تملأ وسائل الإعلام لا سيَّما الغربي، دليلاً مثيراً على أصُوليَّة الإنقاذ ومزاجِها الإرهابي.

*****

كانت خُطَّة الحركة الأولى أن تُبسَط الحريَّات وتُباح المنافسات في القطاعات الحديثة، المرأة والشباب والطلاَّب، وأن يُتَدَرَّج من ذلك نحو تمام الحريَّة للمجتمع والإباحة في السياسة تعبيراً وتوالياً أو تنظيماً. وإذ ظلَّ غالب الخطة ومداولاتها محصوراً في القيادة ومستوراً عن الإعلان والإعلام، فإن الوعي بها في صف الحركة الأدنى وداخل أطُرها بدا غائماً أو غائباً، ولئن بدت قطاعات من تلك في خِضَمِّ المدافعة المتصلة، لا سيَما الطلاَّب بعيدةً عن أطروحات الحريَّة ومُوغِلَةً في أدب الجِهَاد وشعاراته ومفاهيمه ومواقفه التي تتجدَّد بين جبهة الحق وجبهة الباطل، ومن ثمّ تصنيف المنافس السياسي إلى عدوٍ مُقاتِل، تحرَّك قطاعٌ آخر (الشباب) في ذات الفترة نحو مزيدٍ من الانفتاح والتعرُّف على الآخر، بل واستيعابه ضمن مشروع التحوُّل الحضاري الإسلامي المُتَّسِع.

استثمر قطاعُ الشباب مبدأً تليداً في فلسفة الحركة منذ انفتاح المصالحة الوطنية (١٩٧٧-١٩٨٥م) وهو بَسطُ الاستقلاليَّة والمسافة عن أطُر الحركة التنظيميَّة وخطها المنضبط وخطابها الملتزم لبعض واجهاتها التنظيمية الموصولة بالمجتمع لا سيَّما التي تفيء

(٢٠) أسّست د. لبابة الفضل مع الصحفية اللبنانية حميدة نعنع وشخصيات نسائية قومية سودانية منظمة الربط النسائي العالمي.

إليها فئاته العُمْرِيَّة الأصغر سناً، ففي تجارب العمل الطلابي ظلَّت اتحادات الطُلاَّب مستقلَّة في عملها الاجتماعي والثقافي، كما هو الحال في الأمانات الداخليَّة التنظيميَّة للجامعات والمعاهد العليا والتي تُوجِّه وتدير نشاطها أحياناً كثيرة مستقلة عن أمانات الطلاب المركزية وتقدر ظرفها الخاص في إطار بيئتها الخاصة. أما في العمل السياسي، فقد أُتيح للطلاَّب كذلك استقلاليَّة طيلة عهد المصالحة، فرغم دقة العلاقة بين الحركة ونظام الرئيس جعفر النميري وحساسيَّة قواعد اللعبة، واستئثار الطُلاَّب ونشاطهم بغالب التجاوُزات التي استدعت انزعاج النظام المايوي، فإن تعويل الحركة الإسلاميَّة على تربية الأجيال المقبلة على أصول الحريَّة والشورى والاستقلال بدا فَرضَ عينٍ مهما أغَضَبَ ذلك الديكتاتور.

استثمر قطاع الشباب كذلك لمنتصف العشرية الأولى من عهد الإنقاذ مبدأً آخر مشترعاً عن مبدأ الاستقلاليَّة السابقة، وهو ما حملته الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢) في أول مبادئها (أولوية المجتمع على الدولة وقيامه بغالب وظائفه وما الدولة إلا بُعْدٌ من أبعادِه)، فاقتحموا عبر "الاتحاد الوطني للشباب" قطاعات المجتمع كافة على طريقة "دَعْ مئة زهرة تَتَفَتَّح". وقدَّم قطاعُ الشباب لمشروعه التصالحُي بمداخل الحوار الحُر حول الثوابت الوطنيَّة التي تكسر جُدران التعازُل بين فئات المجتمع وجماعاته، لاسيما أوساط العمل الإبداعي الثقافي والفكري والفني والتي ظلت لعهد طويل موئلاً لأحزاب اليسار وجماعاته، نحو أرضيَّة مشتركة تطمحُ لما هو أكثر من الحدِّ الأدنى لصالح بناء وطنٍ على المُصالحة والمُسامحة والتعاوُن، ولو في ظِلِّ مشروعٍ إسلاميٍ للتحوُّل الحضاري.

وإذ يُدرِكُ قادة قطاع الشباب مدى محدوديَّة صلاحياتهم وتفويضهم في إطار معادلات الإنقاذ المتعقدة يومئذ، بادروا بالحوار نحو الفئات الأبعد عن ميدان السياسة، فقد بدأت تتفاعل بحدة على صعيد الحركة الداخلي قضايا الحُريات العامة وفروعها في التعبير والتنظيم وتفويض السُّلُطات للحُكم الاتحادي، وتحتشد نحو تمام المُواجهة والصراع. ولئن بدا قطاع الأدب والفن مستقلاً شيئاً ما عن ميدان الأيديولوجيا السياسيَّة وصراعها اليومي، فإن غالب ممثلي هذه المجالات من أهل الإبداع ينطوون على مواقف سياسيَّة، بعضها معلنٌ إلى حد الموقف النضالي اليومي الملتزم وبعضها قد يَخفَى ويَستَتر. وإذ أن غالب حوار إتحاد الشباب قد توجَّه نحو الفئة العمريَّة التي تناسب عنوانه، فإن ممثلي هذه الجماعة جميعهم حديثو العهد بميادين الصراع الأشد احتداماً في جامعاتهم

ومعاهدهم التي تخرَّجوا فيها. فإذ تراجع كسبُ الحركة الإسلاميَّة الأدبي الذي بدا خالصاً لها في قَومَتِها التي أعقبت المصالحة الوطنية كما وصفناها في فصلٍ سابق، استعاد اليسارُ السوداني ميدانَ الأدب يمُدُّه وقودٌ طازجٌ من عُنفِ الإنقاذ الأمني، أشعَلَ من جديد أنماطه النضاليَّة المؤثِّرة بإبداعها على ساحة الحياة العامَّة، لا سيَّما الشباب.

لكنَّ حِوارَ اتحاد الشباب أثمر جيداً مع المسرحيين والشُّعراء وكُتَّابِ الأدب القصصي والمسرحي، وانفتح نحو هذه القطاعات في سائر ولايات السُّودان، فتجاوبت روابط المسرحيين والأدباء الولائيَّة، وبدت أقل تسييساً وأكثر حاجةً لمن يُقبِل عليها محاوراً أو داعماً بعد أن آيَسَت من كل اهتمامٍ يأتيها من تلقاء المركز الخُرطُومي ونُظُمه الرسميَّة الحكوميَّة أو الشعبيَّة الطوعيَّة، إلا أنَّ ذات الحوارات بين الاتحاد والرموز الأشد تأثيراً ولو من أصحاب الماضي اليساري أو اليميني أو المتأثرين بتياره العام ما عادت خائبة أو صفر اليدين، بل كَسِبَت كذلك لمشروع الإنقاذ الحضاري عناصِرَ منهم زَهِدَت في جدوى مواقفها السابقة الرافضة المعتزلة أو اللامبالية، أو انفعل بتجربة خاصة في إطار مشروع الإنقاذ شأن الاستشهاد الذي طرق غالب البيوت وأخذ من بعض المبدعين الأخ الأصغر الشقيق أو الصاحب الصديق، كما بدا لآخرين أنه ليس ثَمَّة تناقُض جذري بين موقفهم الملتزم للوطن ومشروع الإنقاذ الإسلامي للنهضة والتحرُّر.

تناقُض آخر حملته تجربة الاتحاد الشبابي، فقد تصاعَدَت منذ العام ١٩٩٥م حِدَّة المُقابلة بين عناصر الدولة وعناصر الحركة، وإذ أن الفلسفة العُليا للتنظيم التي يُقَدِّرُ لها أن تحكُم مساره في المجتمع والدولة قد أعلَت شأن المجتمع ودوره، استشعر رجال الدولة وعلى رأسهم نائبُ أمين عام الحركة الذي تبوَّأ منصب وزير الخارجيَّة، تهميشاً كأنه يستصغرُ دورهُم على مستوى المفاهيم، فأعملوا وسائلهُم العمليَّة لهزيمة النظريَّة التي عبَّرت عنها إستراتيجيَّة الوطن القوميَّة الشاملة، ووجدوا في اتحاد الشباب الحالة المثاليَّة لإثبات أن الدولة هي الأعلى بما تملك من وسائل القوَّة والمال، إذ قام على قيادة الاتحاد عناصر مدنيَّة عالية الدِربة الفكريَّة والتنظيميَّة مؤمنة وفق ثقافتها الواسعة بالدور الحيوي الحاسم للمجتمع المدني، وإذ وجدت دعماً كاملاً من الأمين العام في سعيها الفكري والعملي بوصفه المُنظِّر الرئيس لتلك الاجتهادات، باسطاً تأييده لاستقلال عمل اتحاد الشباب تمهيداً لتأسيس سائر الحياة العامة على أطروحة التوالي السياسي، عارض نائبه كل محاولة لإعلاء شأن العمل الشعبي على الرسمي، منحازاً لدور أجهزة الدولة شأن المجلس الأعلى للشباب والرياضة، فطرح أمام تلك القيادة مبكراً وبوضوح أسئلة

التصنيف الذي أزَّم أوضاع الحركة الإسلاميَّة بين يَدَي التوالي ١٩٩٨م، وعند المفاصلة ١٩٩٩م: أين يقف الاتحاد بعمله وإنجازه وحواراته المفتوحة على المجتمع من الفن إلى السياسة مع الدولة أم مع التنظيم؟ مع المجتمع أم الحكومة؟ مع الرسمي أم مع الشعبي؟ ولا ريب أن الإجابة عن تلك الأسئلة تحدِّد مستوى الدعم المادي والمساندة الأدبية من الممسكين بتمام الأمر التنظيمي والحكومي لجهاز شعبي يقوم ذراعاً -ولو بعيداً- لحزب الدولة الواحد.

تجلَّت كذلك في اتحاد الشباب رغم جسارة قادته الفكريَّة والسياسيَّة أمراضُ النُّخبَة الإسلاميَّة ولكن في مستوىً آخر وبأساليب مختلفة، فقد اشتدَّت المُباينَة بين الرئيس ذي الخلفيَّة الأمنيَّة والتجارب الداخليَّة التنظيميَّة وبين القيادة التنفيذيَّة ذات الثقافة المنفتحة وتجارب العمل العام، رغم مشتركاتٍ كثيرة بينهُما كان يُقدَّر لها أن تجمَعَ وتَنسَجِم. كما امتدَّت فيه صراعاتٌ أخرى هي فروعٌ للصراعِ الأمني الداخلي مع الفِكرِي المُنفتِح، ولكن عُقدَتَهُ داخلةٌ من ثقافاتٍ وافدةٍ أصابت بعضَ أبناء الحركة الذين درسوا في معاهد وجامعات الخارج، وعاد المُخلصون منهم بعلمٍ وحيويَّة ومُبادرة ينفعون بها جُمُودَ الداخل ويحرِّكونه وعاد آخرون بصنوفٍ من ثقافة الحِيَل والمؤامرات دون تقوى أو أمانة.

تجاوباً مع تطورات العام ١٩٩٨م الذي أقرَّ التوالي وأجاز الدُّستور، التمست قيادات اتحاد الشباب طريقاً إلي الحوار السياسي مع تيَّارات وعناصر في أحزاب القوميَّة الناصريَّة والبعثيَّة ومن أحزاب اليسار الأخرى، خاصة حركة "حق" ذات القيادة الخارجة من الحزب الشيوعي بمشروعٍ فكريٍ للتنوير والديمقراطيَّة وبرنامجٍ سياسي للتغيير، فإذ بادرت إليهم قيادة الاتحاد بالدعوة للِّقاء وإعمال الحوار مهما تكُن السوابق والمرارات والمواقف نحو الحد الأدنى الذي يُجنِّبُ الوطن فِتَنَ النزاع، تجاوبت تلك العناصر على المستوى الفردي مقدِّرة مبدأ المبادرة للحوار ومُبدية حُسنَ النوايا للدخول في القضايا ولو عفواً بغير تكليفٍ حزبي رسمي. وإذ أقرَّت الأمانة السياسية للمُؤتمر الوطني رسمياً الحوار مع الأطراف والفصائل السياسيَّة كافة باعتباره بعض تكاليف الدعوة إلى الإسلام مهما يكُن المُحَاوَر، قامت عناصر من جهاز الأمن المُمسِكَة بملف أحزاب اليسار باعتقال عناصر "حق" الداخلة في النجوى الحِوَاريَّة مع عناصر المؤتمر الوطني، مُستغلَّة ذات المعلومات التي تلقتها في الاجتماعات الخاصة للأمانة السياسيَّة والتي دُعِيَت لها لتُعين بالمعلومات، وفقاً لصفتها الفنيَّة وحسب.

*****

مجالٌ آخر من مجالات العمل الشعبي هو العَمَلُ الخيري الإنساني والإغاثي الذي شَرَعَت فيه الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة منذ أوائل العقد الثمانين من القرن المنصرم، وتوسَّلت به لقطاعاتٍ كانت خارج مدى عَملِها النُّخبَوِي وتأثيرِها الصَّفوِي، كما توسَّعت فيه فبَلَغَت أطراف السُّودان وأصقاعه البعيدة واجتازت به الحُدود. لكن مجيء ثورة الإنقاذ ألحق العمل الإغاثي تدريجياً بآلة عمل الحكومة حتى أوشك أن يحتكره بالكامل ويجعله تحديداً فرعاً لنشاطها ذي الطابع العسكري، فقد سَبَقَت منظمة الدعوة الإسلاميَّة ووكالتها الإغاثيَّة إلى الجنوب وإلى جبال النوبة وإلى جبال لأنقَسَنا وإلى الشرق الأبعد، أي ذات الجهات التي أضحَت مع تصاعُدِ الحملة العسكريَّة للإنقاذ والحملة العسكريَّة المُضادَّة التي تُقاوِمُها إلى مناطق عمليات. وإذ استوعبت المنظَّمة عناصر شابَّة من خالص صفِّ الحركة لا سيَّما عناصر الأجهزة المعلوماتيَّة والأمنيَّة، فقد وجدوا فيها تماهياً مع رغبتهم في الحركة والمعرفة والنشاط بل ومَنفَذاً وسبيلاً مع الإنقاذ إلى الجهاد المُباشر، ولو قتالاً في سبيل الله.

رغم أن مبادرة بَسْطِ دعوة الإسلام بوسائل التعليم والإغاثة و لعلاج كانت تجربةً رائدةً فريدة، فإن مجيء ثورة الإنقاذ قريباً من أزمة حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، حَمَلَت نُذُراً لنهاية تلك المرحلة التي تدفَّق فيها المدد من أموال أهل الإحسان في الخليج نحو مشاريع كثيرة في أفريقيا، خاصة عبر السودان بعد تأسيس منظمة الدعوة الإسلاميَّة. وقد كان الأوفقُ في المسار الطبيعي للأمور أن تقف الحركة الإسلاميَّة لتقويم التجربة تمهيداً لاستشراف أفقٍ جديد من العمل الدَّعَوِي الإغاثي، يَتجَرَّد لأول مرة من مددٍ خارجي سخي وليتحسَّس إمكاناته الخاصة ويجدِّد من وسائله ويتوسَّع في استثماراته. إلا أنه مع تزايُد حدَّة الحصار على نظام الإنقاذ انسلكت المنظمة ووكالاتها وعناصرها في صف الدفاع عن مشروع الأمل ألاَّ يُحاصَر ولا يسقُط، وقد أضحت 'لمدافعة لا سيَّما في مناطق عمل المنظمة كأنها من فروض العين التي لا تميِّز المؤمنين بالتخصُّصات وإنما تَصِفَهُم جميعاً "مجاهدين"، فلم تخرُج التجربة الرائدة برؤية مُتجَدِّدة لتبلغ ساحاتٍ جديدة وإنما انحصرت في المجهود العسكري، تَمُدُّه بالدعم اللوجستي والفني وتُسَخِّر كوادرها وإمكاناتها بل وعلاقاتها الخارجيَّة في إطار المعركة التي بَرَزَت يومها شاملة، ولما خفَّت حملة الجهاد ثم كفَّت انكفأت المنظمة وعملها الدَّعَوي الإنساني وانحَسَرَ عملها عن ميادين كثيرة، وتخلَّفت بالطبع تجربتها الرائدة عن تجارب المنظمات المسيحية (الكَنيسِيَّة) في القرنين الماضيين، التي اتصلت واستمرَّت إلى اليوم تُجدِّد الرؤية وتتطور بالتجربة، وبرز

العمل الإنساني خاصَّة الإغاثي والتنموي كسِمَةٍ مائزةٍ لهذا العصر بعد خُفوت السياسي والمذهبي الأيديولوجي الذي كان يحكُمُ صور التوالي في المجتمعات الحديثة.

تطوُّرٌ آخر في عمل المنظَّمة وَسَمَ سيرتها لسنوات الإنقاذ، وهو استقلال العمل وسط النازحين عن بقية العمل الإغاثي الذي ارتبط بالحكومة وحملتها العسكريَّة، ذلك بفضل مؤسِّس المنظمة الأول الذي هيَّأت له ثقافته العالميَّة وخبرته المُتصِلة من المجال السياسي إلى المجال الطبي أن يُدرِكَ شروط الإدماج والتكامل الوطني بين السُّكان في إطار المشروع الإسلامي لحُكم السُّودان، يساعده في ذلك وزير الإسكان لولاية العاصمة الخرطوم الذي وافقت ثقافته وتخصُّصه الهندسي وإيمانه المُطهَّر من العنصريَّة بالمشروع الإسلامي أن يستجيب لخُطة إسكانِ الأعداد الكبيرة من النازحين حول العاصمة، وجُلُّهُم من الأطراف الجنوبيَّة والغربيَّة للسُّودان ثم المجموعة الأفريقية لجبال النوبة. وقد شهدت الخمسيَّة الثانية من عمر الإنقاذ حرباً صامتةً لكنها ضروسٌ بين أمين عام المنظَّمة يُسانِدُه وزير الإسكان الخُرطُومي وبين والي الخُرطوم ذي القوَّة التنظيميَّة والرسميَّة النافذة والحِيَل الواسعة والمُوازنة الماليَّة التي يُحسِنُ توفيرها، ثم مشروعه الباطني المُضاد الذي يرفض العمل وسط النازحين بما يُغريهم بالبقاء ساكنين في العاصمة. وإذ أن الروح العنصريَّة قد استشرَت سراً في بعض نُظُم الحركة ومكاتبها وقراراتها لا سيَّما التي يُهيْمِن عليها أمثال والي الخُرطوم، فإن أساليبها الخفيَّة المُوغلة في التآمُر قد سَتَرَتها عن عيون كثيرة في الحركة كان يُمكنُ لها إن وَعِيَت بها أن تقومَ مُقاوِمَةٍ لها بالحق[٢١].

*****

ميدانٌ آخر في العمل غير الرسمي، هو سيرة الاجتهاد الفكري للحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة بعد ظهورها عَبرَ بوَّابة المؤتمر الوطني وتَوَلِّي الأمين العام المُنتخب إدارة غالب وظائف الحركة غير الرسميَّة. فقد كانت التطلُّعات والطُموحُ المنطقي عبر رصد تلك السيرة الفكريَّة للحركة يرجو أن يشهد عهد الإنقاذ بما حمل من تحديات فكريَّة تستدعي كثافة الاجتهاد والعمل الفكري، وبما بسط من حريَّة شَرَعَت الأبواب لحركة أهل الفِكرِ والتجربة من جهات العالم قاطبة، كان الرجاء أن يَنشَطَ الاجتهادُ الفكري نظراً وعملاً. ولكن ما شهدته الحركة الفكريَّة للحركة الإسلاميَّة في المُصالحة الوطنيَّة من آمالٍ واعدة لأطروحاتها وصفوتها المفكرة لم يتجلَّ بذات القوَّة والجَسارة عندما ضَجَّت ساحة الواقع

---

(٢١) استعرت المدافعة بين د. الأمين محمد عثمان أمين عام منظمة الدعوة الإسلامية ود. شرف الدين بانقا وزير الإسكان بولاية الخرطوم من جانب ووالي الخرطوم د. مجذوب الخليفة من جانب آخر، إذ قاوم الأخير بشدة محاولات الأولَين لتوطين النازحين في العاصمة وفق إجراءات رسمية تتيح لهم إقامة كريمة.

بالأسئلة الصعبة تنتظرُ الفِكرَ الجديد: في السياسة كانت المعادلة الأوفق بين الحرّية والنظام وبين المواطنة والجهاد والموازنة الأعدل بين المركز والولايات، كلها كانت أصولها جليّة في اجتهادات الأمينِ العام السياسيَّة وهو يُهيِّئ الحركة لتمام التمكين والدولة، ولكن الوعي الواجب بها والعمل المُمهِّد لها في النُّخبة والمجتمع، ثم الاجتهاد اللازم لبيان أصولها وبسط فروعها وفِقهِ تنزيلها على الواقع لم يُتصَدَّ له بما يستحق من إفراغ الوُسْع الفكري والتذاهن والاجتهاد البحثي الفردي والجمعي الذي تهديه التَّجربة ويُطوِّره النظر، ثم أسئلة الاقتصاد والتي وَجَدَت توفيقاً طيباً بأفضل مما وجدت أسئلة السياسة والمجتمع قبل أن يرتد وينتكس بها الخلاف حتى إباحة الرِبا، ثم قضايا فِقهِ المجتمع من قطاعه الأهلي حتى تديُّنِه وذِكْرِه وثقافته وعلمه وفنِّه، كلها كانت يانعة الجدور يُرجى لشجرتها ثماراً كثيرة مُنيرة، ولكنها كذلك حاصرتها هُموم اليومي السياسي وتحدياته الشاخصة، فلم تتصل زيارات الرموز الفكريَّة العالميَّة كما كانت كثيفةً قبل عهد التمكين وإن لم تنقطع خاصَّة على هوامش المُؤتمرات العالميَّة الرسميَّة والشعبيَّة شأن المُؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي جَلَبَ كثيرين إلى دورة انعقاده التأسيسيَّة والثانية، ولكن الهمّ السياسي المحلي والإقليمي والعالمي كان قد غلب واحتدمت تحدياته بعد حروب الخليج، ومِن ثَمَّ غلبت قضايا السياسي الراهن المُلِح الوقع على هُموم المُفكّرين وبحثهم عن النظري والتجريدي الذي يجدِّد الحاضر ويؤصِّل للمستقبل، فجاءت محاضراتهم وندواتهم التي تناثرت متباعدةً دون كثافة المواسم الفكريَّة السابقة، تخاطب قضايا الأمَّة ذات الحُضُور السياسي الثقيل المُتشعِّب، الذي لا يحيط بقضايا الفكر والنظر لا سيَّما ذات الجَزْرِ المحلي والهمِّ السُّوداني الخاص، أو أن تجد وقتاً للحِوار في ظل فترات الإقامة الصغيرة وزمنها المحدود.

كان لمركزِ الدراسات الإستراتيجيَّة، وهو مؤسَّسة رسميَّة تنتسبُ بالاسم الرسمي إلى رئاسة الجُمهوريَّة، الدورُ الرئيسي والأساسي في مداولات مؤتمر الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة، وإذ أن الوثيقة الشاملة التي صَدَرَت في ختام المؤتمر والمداولات الأوليَّة حولها استلهَمَت خُلاصَة فكر الحركة الإسلاميَّة و جتهادها في قيادة مجتمع ودولة السُّودان، بل هي أوَّل وثيقة متكاملة عبَّرت عن ذلك، فإن الإعداد للمؤتمر وتحضير الأفكار الأساسيَّة واصطفاء المشاركين قد قاده مدير المركز من داخل أجهزة الحركة وتولَّى إخراجه عبر واجهته الرسميَّة التي ساهمت بنصيب جيد في النتائج المهمّة التي صَدَرَت عن المؤتمر، خاصَّة مساهمة مجلس إدارة المركز الذي ضمّ عددا من رموز القُوّات المُسلّحة المُتقاعدين،

منهُم من له سابقٌ ونصيبٌ في الفكر الإستراتيجي العسكري إضافة إلى خبرة بالسودان والعالم، وقد كانت محاولة التكامُل بين فكر الحركة الإسلاميَّة الذي عبَّرت عنه عناصرها في لجنة الإعداد لوثيقة الإستراتيجيَّة وبين العسكريين أهلِ الكسب العام تجربةً طريفةً لمدى توافُقِ الداخل الحركي والخارجي العام ومدى اختلافه.

ولكن عمل مركز الإستراتيجيَّة قد اتَّصل في التأصيل للقضايا الرئيسية، التي ظلَّت تنتصبُ أمام تجربة الحُكم الإسلامي في السُّودان، لا سيَّما الأكثر إستراتيجيَّة الأبعد أثراً وخطراً: هل دولة الإنقاذ دولة إسلاميَّة أم محاولة تجتهد لبلوغ تلك الصفة تدرجاً؟ ما هي الأصولُ الإسلاميَّة الهادية لصياغة مجتمع السُّودان إسلاميّاً لينهض وفق رؤية وبرنامج الحركة الإسلاميَّة؟ وما هو البرنامج الإسلامي للحكم؟ ثم أسئلة العلاقات الإستراتيجيَّة مع الجوار الإقليمي العربي والإفريقي، والمحيط الإسلامي الأبعد: كيف نؤسِّس لتجربتنا الإسلاميَّة في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد والقضايا المتفرِّعة من ذلك النظام الجديد: مصالحة إسرائيل، الدعوة إلى الإسلام ونَصْبُ أنموذجه وقُدوَته في ظل احساسيَّة المُتفاقمة ضد الأصوليَّة و"الإرهاب" الإسلامي؟ وغير ذلك من القضايا التي صرحها المركز. كما حاول مركزُ الدراسات الإستراتيجيَّة كذلك أن يمتد باجتهادِه الفكري نحو المؤسَّسات التنفيذيَّة التي يتبعُ لها رسمياً والتي يُقَدَّر لها على مستوى النظر أن تتخذ القرار الأعلى وتباشر إنفاذه، تحديداً مجلس الوزراء ورئاسة الجُمهوريَّة.

كانت اجتهادات مُدير المركز وِفقاً للإستراتيجية القوميَّة الشاملة قد اقترحت إلغاء وزارة التخطيط بين يدي إستراتيجيَّة قوميَّة شاملة تُعوِّل على تمام الحكم الاتحادي، تَبسِطُ السُّلطات كافَّة للولايات وتحصرُ للمركز الاتحادي في الحكومة المركزيَّة وظائف التخطيط. وإذ قُبِلَ المُقترح في مطلع العقد التسعين بيُسرٍ وصَدَر القرارُ بإلغاء الوزارة فور مباركة الأمين العام للمُقتَرَح، بل وأعقب صُدُورَ القرار ونفاذه جملةُ قراراتٍ بالغةُ الخطر في إعادة هيكلة الخدمة المدنيَّة نحو تقليص النواة المركزية في الوزارات الاتحاديَّة ودفعِ غالب موظفيها منقولين إلى الولايات بما يُشبِهُ ماضي الخدمة العامة، فقد أعادت الإستراتيجيَّة القوميَّة العَربة إلى ما يُشبِهُ مِنَصَّة التأسيس، ووجدت آلية اتخاذ القرار العُليا في الحركة ظاهرة الانسجام فدَارَت أغلب معركة تنفيذ الإستراتيجيَّة بين الداخل التنظيمي الذي يقوده الأمين العام بنَجَازَته المعهودة، وبين جسم الخدمة المدنيَّة الذي أَلِفَ الاسترخاء، بما في ذلك وزراء رأوا في أهداف الإستراتيجيَّة تكليفاً لا تطيقه البلاد[٢٢].

(٢٢) رأى وزير الزراعة وقتها بروفيسور أحمد علي قيف مضاعفة المساحة المزروعة قمحاً إلى عشرة أضعاف فوق طاقة مشروع الجزيرة.

نحوَ النصفِ الثاني من التسعينات ازدادت المُبايَنَة داخل الصفِّ القيادي وتحديداً داخل المكتبِ القائد وتأسيساً على تلك التبايُنات أخفقت معظم مقترحات مركز الدراسات الإستراتيجيَّة ذات النزوع الإصلاحي الجذري، فمجلسُ الوزراء رغم ثباته بغير تعديلات كثيرة تطالُ أشخاص الوزراء، سِوَى التعديل الأساسي بعد وزارة الثورة الأولى التي قُصِدَ بها تمويه النظر الداخلي والخارجي عن جُذُور الانقلاب الإسلامي، واجه منذ أول الثورة مأزقين: الأول، التقاليد الراسخة المتوارثة من العهد المايوي إذ وَضَعَت أُصُولَ نُظُمِها على التجاوب مع رغبات الحاكم الفرد وتلبية رِضَاه كما هو الحالُ في الإعلام والجيش، فقد استمرَّت تقاليد الإنقاذ في إدارة مجلس الوزراء مايويَّة يمدُّها رضى نائب الأمين العام الذي لا يَظهَرُ في الإعلام لكنَّه يُهَيمِنُ بكل قوَّة الشرعيَّة الثوريَّة والشرعيَّة الدينيَّة، تصله علاقة تليدة بمايو التي دخل منها إلى مسرح السياسة القوميَّة ونال فيها النيابة التشريعيَّة وبلغ أرفع مناصبها إبان فترة المصالحة الوطنيَّة وله بها إعجابٌ لا يُخفيه.

المأزقُ الثاني لمؤسَّسة مجلس الوزراء في الإنقاذ هو ذات تمكُّن القيادة الباطنيَّة من سلطة القرار الحقيقي والإحساس المُتنامي لدى الوزراء أعضاء المجلس بالسُلطة المنقوصة، كلٌّ في الإطار الذي يتوقع أن تكون له فيه تمام السُلطة، فقد حاول مدير مركز الدراسات الإستراتيجيَّة أن يَلِجَ المناطق التي بدأت تشتعلُ فيها الإشاراتُ الحمراء عندما تقدَّم بمقترحاتٍ للإصلاح الجذري لعمل مجلس الوزراء بما يمكِّنه من القيادة السياسيَّة للبلاد، وبما يُلبسُ الوزير قلادة القيادة السياسيَّة في المسؤوليَّة التضامنيَّة للوزراء، فوزير الصحة مسؤولٌ عن عدالة المُوازنة وتمام نفادها كما أنَّ وزير الخارجيَّة مسؤولٌ عن عدالة التخطيط الصحي للبلاد وعن نجازة نظامه العدلي والقضائي. لم تتقدّم تلك المقترحات أو تجد الترحيب، فبقيت مادَّتها النظرية في الأضابير، واكتمل الرفض لاجتهاد المركز النظري عندما حاول أحد مساعدي المدير إحكام شبكةٍ للمعلومات حول السودان نواتها المركزيَّة في ديوان الحكم الاتحادي، فنشطت عناصر من المكتب القائد ذات النزع العسكري السرِّي الأمني المعلوماتي، مهما بَدَت ثيابها مدنيَّة ويسبق اسمها لقب الدكتوراه العلمي، لتُبطِلَ ذلك العمل[٢٣].

حاول كذلك مركز الدراسات الإستراتيجيَّة مع تصاعُد حدَّة المُواجهة بين الدولة

---

(٢٣) قام الدكتور عوض أحمد الجاز وزير مجلس الوزراء يومها بإلغاء مؤتمر شبكة المعلومات الذي أشرف عليه عمر أحمد فضل الله أحد مساعدي مركز الدراسات الإستراتيجية، بعد توزيع الدعوات للمؤتمرين والضيوف، بل هو المؤتمر الوحيد الذي ألغي صبيحة انعقاده في تاريخ الإنقاذ. والجدير بالذكر أن الدكتور الجاز نفسه قد أبلى أحسن بلاء في متابعة تنفيذ الاستراتيجية القومية الشاملة التي تنع تحت إشراف وزارته ولكن الخطبة جاءت في إلغاء المؤتمر استجابة لنداءات أهل القُبعة الأخرى ذوي الوساوس. كما سبقت الإشارة في الفصل السابق.

والحركة، بين التنظيم والحكومة وبين المدني والعسكري أن يُدخِل أفكار الإصلاح إلى مؤسَّسة الرئاسة باقتراح تأسيس مجلس للأمن القومي يستلهمُ النسق الأميركي في إحاطة الرئيس وإطلاعه الناجز بالمعلومات والاجتماع إليه كل صباح في أوَّل يوم العمل وتهيئته لاتخاذ القرار عبر المؤسَّسات المُختلفة، ولئن كان مجلس الوزراء منطقة حمراء فرئاسة الجُمهوريَّة غَدَت يومها فاقعٌ لونها بالحذر والخطر، إذ توطَّد دورُ وزير رئاسة الجمهوريَّة الذي ظلَّ في المنصب لأكثر من خمسِ سنوات وأصبحت ملازَمته للرئيس أدباً شعبياً تُطلَقُ النكات حولها، ولكنه في ذات الوقت يؤكِّد على جدِّيتها في نفي عفويَّة الصداقة عنها ويفضح خُطَّتها القاصدة للإحاطة والمُراقبة والعزل للرئيس[٢٤].

تأسَّست نحو منتصف التسعينات هيأة الأعمال الفكريَّة لتكامُل دور المؤسَّسات الفكريَّة الأخرى، وعلى رأسها المركز الإستراتيجي ثم مركز الدراسات الاجتماعيَّة الذي انحسر دوره نحو أول التسعينات، ومركز دراسات المرأة الذي نشأ لسدِّ النقص المُستشعَر في هذا المجال. لكن الهيأة برزت عبر الوجوه التي ظلَّت تُوالي التخطيط والتنظيم والكتابة والترجمة لغالب عمل الحركة الفكري، ثم مع قيام المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي واتِّساع الدور الفكري العالمي للأمين العام للحركة، ومنهجه الذي يُديرُ الشورى العلميَّة في الإعداد لمحاضراته وأوراقه. وهي ذات المجموعة التي ظلت توالي النقاش المستمر مع الأمين العام منذ خواتيم العقد السبعين حول قضايا أصول الفقه وأصول الأحكام وأصول ومشكلات وأشكال نُظُم الدولة الإسلامية الحديثة إلى مداولاتٍ حول علوم القُرءان والتفسير انتهت بمُقترح قيام حلقة منتظمة لتفسير القُرءان، ظلَّت تجتمع أسبوعياً مهما تكاثفت شواغل التنظيم وتكاثرت ابتلاءات السياسة، وأثمرت منهج التفسير التوحيدي للقُرءان[٢٥].

قامت كذلك في الإطار الرسمي الأعلى مُستشاريَّة التأصيل برئاسة الجُمهوريَّة، والتي كان يُقَدَّرُ لها نظرياً أن تتعهَّد البرنامج الإسلامي للحُكم بالمبادرة والرعاية، وتولاَّها لأوَّل الأمر وزير التعليم العام السابق الذي ظلَّ لفترة طويلة في الصف القيادي الأول

---

(٢٤) رفض اللواء عبدالرحيم محمد حسين وزير رئاسة الجمهورية حينها، ولثلاث مرّات متوالية، إنفاذ طلب الأمين العام للحركة بتعيين الدكتور سيف الدين محمد أحمد أستاذ الدراسات الاستراتيجية بجامعة إنديانا سابقاً ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية في منصب مستشار برئاسة الجمهورية لإنفاذ فكرة مجلس الأمن القومي، كما طلّ يرفض كل محاولات الإصلاح لمؤسَّسة الرئاسة التي بذلها أهل الفكر في الحركة الإسلامية، د. أمين حسن عمر، د. صادق الفقيه ود. يس عابدين وأخرجهم جميعاً مغاضبين من القصر الجمهوري. ومن الطرائف أن د. ياسين عابدين عُيِّن في منصبين في نفس الوقت لدفعه خارج رئاسة الجمهورية التي تولى لفترة بسيطة منصب وكيلها.

(٢٥) راجع "التمهيد" الذي كتبه هذا الكاتب للمجلد الأول للتفسير التوحيدي، دار الساقي، لندن ٢٠٠٣.

للحركة، وإذ أنه وجد يُسراً في فهم وإنفاذ برنامج الإنقاذ لثورة التعليم العالي، فإن فكرة مُستشاريَّةٍ للتأصيل لم تكُن بتلك السهولة، فإنفاذُ برنامج إسلامي للحُكم كان يقتضي عزيمة فكريَّة ماضية لا تُشبِهُ قرار تعريب المناهج أو مصادرة مباني المدارس والمعاهد لصالح الجامعات الجديدة أو عودة طلاَّب الخارج إلى السُّودان، بل كان يقتضي استصحاب كل تجارب الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة واجتهادها الفكري في ضوء علوم العصر وتقدمه التكنولوجي لتأسيس دولة إسلامية عصرية ومجتمع مسلم حديث، وهو ما بدا عَصِياً على همَّة الدولة وحُكَّامها التنفيذيين، وعلي عناصر الحركة التي أُعِدَّت لمثل ذلك اليوم.

لكن مهما انحسر التأصيل واجتهاده دون تطلع الحركة الإسلامية لمجتمع السودان ودولته، فقد أفلحت مساعي التعليم في بسط ثورته مضاعفةً كثيرةً لعدد المدارس والمعاهد والجامعات عبر كل التخصصات وعلي امتداد ولايات السودان كافة، فتبدلت جذرياً في العامين الأوَّلَين لثورة الإنقاذ خارطة انتشار مؤسساته بما بلغ كل مدينة وقرية مهما تناءت وانعزلت عن المركز، وأضحت قريبةً من كل سوداني كان يضرب لها أكباد المسافات بحثاً عن التعليم. كما تضاعف عدد التلاميذ في المدارس وطلاب الجامعات بما يستحق أن يحمل وصف الثورة. وإذ انتشر التعليم أفقياً فقد تَعرَّب السودان مع تقدم الأعوام وتَوَّحد كله يتحدث العربية لغةَ أمٍّ أو لغةَ خطابٍ وتوفَّر العنصرُ الأهم لشعوبه في بحثها الدؤوب لتكون أُمَّة ذات هُوِيَّة ثقافية جامعة واتجاه قاصد نحو هدف. لكن إذ ضاعفت ثورة التعليم الأعداد انتصبت أمامها تحديات المناهج الأفضل لتنمية الإنسان وإعداده مواطناً عصرياً صالحاً وما يحتاجه ذلك من عمل فكري مجتهد مبدع وتأصيل إسلامي جديد، ثم موازنات مالية ضخمة لإعداد المباني وجلب الكتب ووسائل التعلُّم المتقدمة في العالم كل صباح نحو أفق جديد بما لم تكن تطيقه ظروف ثورة الإنقاذ المتورطة في مشكلاتها اليومية الملحة والمحاصرة من الخارج. فمهما أثمرت تلك الثورة حصاداً طيباً من الخير للأمة وأنقذت الملايين من ضَياع الأمية والجهل، فقد أثارت جدلاً وأسئلة حول مستوى المتعلمين وتأهيل الخريجين ما تزال تتفاعل على الصعيد المحلي والخارجي، كما ضاعفت بأعداد الخريجين المتضاعفة مشكلاتِ البحث عن العمل والتوظيف فَعقَّدت وسائل الحرب ضد شبح العطالة.

*****

وافى كذلك انتخابُ الأمين العام الجديد للمُؤتمر الوطني وفقاً للخطة التي أجازتها

هيأة الشورى الخاصة تطوُّر المواقف ثم تعقُّدها في المجلس القيادي، إذ أشارت الخطة بوضوح إلى خروج الحركة بكل وجوهها وغالب وظائفها إلى العَلَن بتولِّي الأمين العام للحركة الأمانة العامة للمُؤتمر الوطني، ثم إباحة الساحة للتوالي التنظيمي أو التعدديّة السياسيَّة وحريَّة التعبير، ومن ثمَّ حَسْم الازدواجية بين حاكِميَّة الحكومة وحاكِميَّة الحركة، ونهاية المرحلة المُتطاولة من الشرعيَّة الثوريَّة الانتقاليَّة بخروج العناصر العسكريَّة من السياسة تماماً.

كما شَمِلَت الخُطة انتخاب مجلس وطني من كل ولايات السُّودان يخلفُ المجلس الانتقالي، ويضع دستوراً دائماً للبلاد، يعقُبُه مباشرةً انتخابُ الأمين العام للحركة الإسلاميَّة أميناً عاماً للمُؤتمر الوطني، وإعدادُ الحركة الأتَمُّ للمنافسة السياسيَّة الشاملة. ورغم أن جولات الرئيس الكثيفة لغالب مراكز البلاد وحتى بعض قُرَاهُ وبواديه بين يَدَي تقدمه مرشحاً لرئاسة الجُمهوريَّة قد لاقَت نجاحاً كبيراً، فإن تقاليد الاحتشاد والتجمُّع لكبار المسؤولين في السُّودان أينما حلُّوا لا تكاد تُعطي طُمأنينةً صادقةً لمدى العزم والتأييد للبرنامج الذي يُبشِّر به الرئيس أو حتى لشخصه رمزاً لتحوُّلٍ إسلامي حضاري، ولكن مقارنتها حتى بالاحتشاد الذي يلقاهُ نائبه الأوَّل في تطوافه المُتصل عبر السُّودان، أبرَزَت جماهيريَّة أوسع بكثيرٍ للرئيس، وأصبحت إحدى مكوِّنات الموقف الذي تبلور في الصف القيادي بين العسكريين وأوليائهم المدنيين في جانب، ودُعاةِ بسط الحريات العامة وحاكِميَّة الحركة وحزبها السياسي في الجانب الآخر.

رغم نجاحٍ طيِّب للأمين العام للمؤتمر الوطني في تنظيم أمانات المؤتمر وضبط نشاطها، واستشعار القطاعات الأكثر حيويَّة في الحركة الإسلاميَّة (المرأة والشباب والطُلاَّب) لأوَّل مرة منذ فجر الثورة أن لهم حزباً وقائداً، فإن سِمَاتِ رجُل الدولة كانت الأغلب كما سبقت الإشارة، لا سيَّما في الإطار الشمولي الذي يجعله حزباً واحداً حاكماً، فقد ظلَّت زياراتُ الأمين العام للولايات تُصَوَّب نحو الوالي والمحافظ والوزراء وقائد المنطقة العسكريَّة، ويأتي أمين عام المؤتمر الوطني في ذيل ذاكرة واهتمام الأمينِ العام ووفده القادم من الخُرطوم رغم أن الزيارة ينبغي أن تقصده في الأساس، كما اتَّسم خطابه السياسي الجماهيري العام بالفتور والفراغ على نقيض خطابه الداخلي أو خطابه لأيِّما قطاعٍ مثقَّف متماسكٍ فيكون مُصَوَّباً نحو أُمِّ القضايا.

في المقابل جاء طِوافُ الأمين العام للحركة عَبرَ ولايات السُّودان كافَّة طارحاً لأوَّل مرَّة بقوَّة في خطابه العام قضايا الحُكم الفِدْرالي وعزمَ الإنقاذ علي بسط السُّلطات، شارحاً

الفلسفة التي تؤمن بها الحركة الإسلاميَّة وتؤسِّس عليها مواقفها منذ مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٤م في ضرورة بسط السلطة والثروة للسودان الكبير المُترامي الأطراف، وهو ما صدَّقته المراسيم الدُّستوريَّة التي توالت منذ المرسوم الذي أسَّس للحُكم الاتحادي في ١٩٩١م، إلى المرسوم الثاني عشر والرابع عشر الذي حَوَى اتفاقيَّة الخرطوم لسلام الجنوب وأتمَّ بسطَ السلطة للولايات. كما طرح الأمينُ العام في خطابه العام بقوَّة لا تُضاهَى إلى سابقات خطاب الإنقاذ مبادئ المشيئة إيماناً وكُفراً للإنسان من مُحكَمات القرءان وأصول فقه الحركة نحو تمام الحريَّة السياسيَّة تعبيراً وتنظيماً. وبدعوة أمين عام الحركة الإسلاميَّة الجماهير التي احتشدت لسماعه في أيِّما مركز حضري أو ريفي حلَّ فيه عبر سُوح السودان للتبايُع وليس أخذ البَيْعَة، أضاءت كذلك إشاراتٌ جديدة للحذر والخطر مثَّلت مادةً جديدةً لقياداتٍ من الصف القيادي الأوَّل ظلَّت تتربَّص بكل حدث مشابه تغذِّي به مخاوف الرئيس والعسكريين حوله. ورغم حِرصِ الأمين العام في كل مبايعاته على شرح فقهه للبَيْعَة أو فقه الحركة الإسلاميَّة المُجاز منذ بيعات النميري، والذي يجعلُها عقداً بين الطرفين أو تعاهُداً بين جماعة، شأن البيعة الراهنة للإنقاذ؛ فالجميع، قيادة وقاعدة، يتعاهدون جميعاً ويتحالفون كافة ويتواثقون كلهم على إقامةِ الدين، مهما اشتدَّت تكاليفه وعَظُم بلاؤه، وبَسْطِ الشُورى والعدل؛ فالبيعة إنما أخذت اسمها من عقد البيع أشهر العقود بين الشاري والمُشتَرِي، فإذا أخذ الحاكم البَيْعَة اشترطت الرعيَّة أو المواطنون في المقابل حقوقهم عليه.

رغم جلاء فقه البَيْعَة، فقد دفعت جولاتُ الأمين العام ودعوته للتوالي مع المؤتمر الوطني ومُبايَعاته الواسعة، دفعت الرئيسَ ونائبَه الأوَّل ونائبَ الأمين نفسه المُتحفِّظ على أطروحة التوالي وعلى إقصاء العسكريين من ساحة السياسة، إضافة إلى المجموعة القياديَّة المدنيَّة والعسكريَّة من حولهم، إلى اعتبار المؤتمر الوطني منافساً، بل العدُو الذي يُتَوَقَّع من مأمنه غالبُ الحذر والمكروه، فمضوا إلى محاصرة المُؤتمر الوطني وإمساك أموال المُوازنات اللازمة لإنفاذ برامجه عنه، وإلى عزل أمينه العام الجديد الذي لم يجد بُدَّاً عن الاصطفاف مع الأمين العام للحركة وتقاسُم الحملة معه، فأخذت المجموعة المُتنَفِّذَة المُناوِئَة صلاحيَّاته في لجنة التعيينات والمحاسبات العُليا وحرمته حتى من أشهر اختصاصاته في التعبئة لبرامج الحُكم، فجعلت أموال التبرعات التي تصدَّق بها الشعب في الداخل والخارج مساهمةً في حملة صَدِّ العُدوان عن السُّودان بعد احتلال الكُرمُك وقيسان في ولاية الخرطوم، بِيَدِ واليها الأشدِّ تصدياً لمُخطَّطات الأمين العام وبرامجه مهما تكُن تعبيراً عن السياسات العُليا

للحركة. وتجاوَبَ مع الحملة بالطبع وزيرُ رئاسة الجمهوريَّة مُلازِمُ الرئيس وأشدُّهم فَرَقاً من زوال سُلطته، فدَفَعَ بأمين عام المؤتمر الوطني إلى ذيل القائمة الرسميَّة البروتوكوليَّة، يأتي بعد الوُزراء والوُلاة ووُزراء الدولة والمحافظين، وهو رسمياً سكرتير عام الحزب الحاكم إذا ناسَبْتَهُ إلى تقاليد الحزب الواحد الاشتراكيَّة، والتي كانت تضعه باطمئنانٍ حاكماً أعلى حتى على رئيس الجُمهوريَّة.

تنامي المخاوف والشُّكوك حَجَبَ كذلك الشريحة القياديَّة من تأمُّل التحوُّل الكبير الذي بلغت به الإنقاذ العُمق والجُذور في المجتمع السُّوداني، إذ حملت جولات الأمين العام للحركة ملامح واضحةً لمدى اصطفاف الصف السُّوداني بكل أطيافه مع أطروحة التحوُّل الإنقاذي، فقد بَدَت المسيرة الإنقاذيَّة وهي تَجِدُّ في السير، تحملُ الإسلام وبُشرَيَات النهضة، وتدعوهُم بالقول والعمل أن يزهدوا في انتمائهم الماضوي الرجعي، مهما يكُن ما يحمله من وشائج الانتماء لسوابق التصوُّف والعلم أو الهجرة والجهاد، التي تأسَّست عليها طوائف أهل السُّودان وقامت عليها أحزابه.

وإذ بدَت المسيرة الإنقاذيَّة كأنها حَسَمَت مستقبل السُّودان لصالح التوجُّه الحضاري الإسلامي ولصالح رموزه، قادة الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة، تأمَّلَت دراسةٌ مهمة من بعض مُنَظِّري التأصيل وقادة فكر الحركة في مسيرة الإنقاذ نحو نهاية القرن الميلادي (١٩٩٦-١٩٩٨م)، بَدَت فيها الصُورة جليَّة إلى حدٍ كبير أن ثورة الإنقاذ أوشكت أن تجتاح لصالحها غالب أرياف السُّودان وأطرافه مُنذُ أوَّل تجارب اللجان الشعبيَّة إلى حين بروز المحليَّات وتأسيسها، فقد حَمَلَ خطابها الإسلامي الأمل في النهضة، وبدا صَفُّها من بعيدٍ مُوحَّداً مُتَّسِقاً لا يكاد أحد يستشعر ما يعتريه من ريب واضطراب، بما يُقَوِّي الطمأنينة في القيادة وإخلاصها وتجرُّدها وحكمتها، لكن أشارت ذات الدراسة إلى أن الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة تنحسرُ في مراكز نفوذها الأصليَّة (المُدُن والطلاَّب والقطاعات الحديثة)، بسبب استِشرَاء الفقر والمُعاناة أعراضاً جانبيَّة لسياسة التحرير الاقتصادي، ثم بأسبابٍ من الشعور بالقهر والديكتاتوريَّة واحتكار السُّلطة والثروة لأهل الولاء للحركة، مهما تكُن كفاءتهم لما قاموا عليه من وظائف وتكاليف. ولئن رُفِعَت شعارات الإسلام، فإن بذل القُدوة في النزاهة والتقشُّف أمرٌ لازم، ولو بتحوُّلٍ ثوري آخر من داخل الثورة، يُخرِجُ الحركة الإسلاميَّة وتجربتها الإنقاذيَّة في الحُكم من رِيَبِ الفساد، ويحفظ حيويَّتها وفاعليَّتها من الترهُّل، وإنَّ ألزم لزوميات هذا الموقف هو بَسطُ الديمقراطيَّة السياسيَّة وإطلاق حريَّة التعبير والتنظيم بغير قيود.

كما حَمَلَت الدراسة طُمأنينةً مُهِمَّة حول مستقبل التحول الديمقراطي الذي ظهر جلياً أن الأمينَ العام للحركة قد أكمَلَ عزمه وتوكَّله نحوه، وأن المجموعة العسكريَّة والمدنيَّة المُحاذرة من ذلك قد بلغت مستوىً من القلق قد يدفعُها إلى موقف جذري حاد، شأن التلويح بالاستقالة أو تحريك الجيش أو الاستعانة بالأجنبي، وكلها مما وَرَدَ في أنباء تلك المرحلة المُضطَرِبة. ولكن الدِّراسة زَعَمَت أن شرط النجاح الشعبي في انتخابٍ حُر ديمقراطي هو مُوالاة وحدة الحركة الإسلاميَّة بالمحافظة الأَتم، بما في ذلك منظر القيادة وصورتها كما هي متجلِّية يومئذ في هذه المرحلة من عمر الإنقاذ. ورغم تعرُّض الدراسة إلى القبيلة بوضعها مؤسَّسة طبيعيَّة في إطار إصلاحات الإنقاذ للنظام الأهلي، فإن النظر الراجِع اليوم يُظهِرُ محدوديَّةً في الرؤية والحساسيَّة للغليان الذي كان يجيش في جوف أحشاء السُّودان، فباستثناءٍ واحد، لم يكُن لغرب السُّودان نصيبٌ في رموز الصورة العُليا للإنقاذ، فضلاً عن الشرق والجنوب[٢٦].

معركة أخري محدودة بين يَدَي الانتقال من الشمولية إلى التوالي، هي رفضُ الجماعة التأصيليَّة حول قيادة الحركة لترشيح الأمينِ العام للحركة في دائرة جغرافيَّة، فقد ذهب رأيها أنه أضحى رمزاً عالمياً للإسلام يُسيئُه أن يُعرَّض لخيار الجمهور المحلي في منافسة محض سُودانيَّة وقد ظلَّ يعرض لمثل هذه التدافُعات منذ منتصف العقد الستين الماضي، فالأجدى اليوم أن يحفظ اسمه ورمزه الذي اجتاز الحدود منذ عقود، إلاَّ أن المكتب القائد كان قد مضى وفق رؤية مغايرة أن ينصِّبه مرشحاً لدائرة جغرافية، وأن يُفسِحَ له منصب رئيس البرلمان أو المجلس الوطني الذي سيُقِرُّ الدستور الدائم للبلاد بعد فوزه شبه المؤمَّن بتلك الدائرة، ولكن جوهر ذلك الرأي كان قد تبلور حول بحث نائب الأمين العام عن صيغةٍ مناسبةٍ لوضع الأمين العام بين قيادته للحركة الإسلاميَّة، وريادته العالميَّة التي لا تضاهى وشُهرَته التي طبَّقت الآفاق، ثم وجوده في إطار دولة وحكومة هي نفسها بعض كَسْبِ حركته.

كان إذَن كُرسِي رئاسة المجلس الوطني الحلَّ الأنسب يومئذ لتأطير الأمين العام، حتى يتسنَّى للزُوَّار الرسميين للبلاد مقابلته، وحتى تأخُذ الحقائق والأوهام حول مدى نفوذه ودوره في توجيه الحُكم والقرار شكلاً قد يكون معقولاً مقبولاً.

---

(٢٦) أشارت الدراسة إلى ضرورة المحافظة على صورة وحدة قيادة الحركة الإسلامية كما هي راسخة في وجدان الرأي العام، وبما تضم من عسكريين ومدنيين (الشيخ حسن الترابي، الرئيس عمر البشير، النائب الأول الزبير محمد صالح، نائب الأمين العام الأستاذ علي عثمان ورموز الإنقاذ عوض الجاز، غازي صلاح الدين، علي الحاج وغيرهم) وذلك لضمان الفوز في أي انتخابات ديمقراطية.

كان رأيُ الأمين العام نفسه من رأي الجماعة التأصيليَّة، ولكنه برَّر قبوله الترشيح بقبولهم -أعضاء المكتب القائد- لتكاليف ثقيلة ظلَّ يُنزِلُها عليهم (حل مجلس قيادة الثورة، خروج نائب الأمين العام من حاكمٍ خفي مُطلَق إلى نائبٍ في المجلس الوطني، ثم وزيراً للتخطيط الاجتماعي، ثم الخارجيَّة، وغير ذلك). لكن ترشيح الأمين العام للحركة الإسلاميَّة في انتخابات المجلس الوطني، ثم تبوُّأه منصب رئيس المجلس، إضافة بالطبع إلى منصب الأمين العام للمُؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وتهيُّؤه وفقاً للخُطة لتولي الأمانة العامة للمُؤتمر الوطني، وخروجُ غالب وظائف الحركة معه إلى العلن، كل هذه الأمور كانت فقط بمثابة رأس جَبَلِ الجليد الذي يُخفي تحته أصول الخلاف وحقائقه الصعبة. وبدت الثورة يومئذٍ بين يدي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي سيَضعُ دستور البلاد الدائم على مفترق الطرق: بين حاكِميَّة قيادة الحركة الإسلاميَّة التاريخيَّة صاحبة المشروع وبين بعض أعضائها العسكريين والمدنيين الذين نفَّذوا العملية الفنيَّة للتغيير وتبوَّأوا الوظائف القيادية المُعلنة والسريَّة، وبين مجلس شُورى خاص له رسمياً القرار الأعلى على الدولة والحركة، وبين مؤسَّسات رسميَّة وعسكريَّة يُمسِكُ بزِمَامها أعضاءٌ في ذلك المجلس لكنهم لا يكادون يعترفون بخطَّته المجازة ولا قراراته نحو بَسْطِ الحُريَّات العامة وإنفاذِ الحُكم الاتحادي، ثم خُروجُ العَسكَريين من السياسة وعودة كبار الإداريين إلى وظائفهم مُتجَرِّدين من انتماءات الأحزاب، أو بسطُ ثروة البلاد في قسمة موارد فِدْراليَّة عادلة بالقسط عبر ولاياته كافة، وبين أن يظلَّ رئيس الجُمهوريَّة بزِيِّه العسكري ويستمرُّ قائداً للجيش وبين أن ينزل عن ذلك ليكون رئيسَ الشعب كلِّه لا يحصرُ نفسه إلى مؤسَّسة من مؤسَّسات الشعب، وبين الحزب الحاكم نظرياً وحكومة يقودها قائد الجيش طوَّرَت عناصرها العسكرية مع تبلور الخلاف عقيدةً تذهبُ إلى أن الشعب قَبِلَ التغيير منذ أول يوم لأنه جاء من الجيش، وهو يقفُ اليوم مُسانداً للإنقاذ الثورة التي قضت على فوضى الحزبيَّة والطائفيَّة، وليس مع المُؤتمر الوطني مهما تسمَّي حزباً حاكماً.

*****

وإذ بلورت الخلافات بين الحريَّة والنظام معالم الموقف في تلك الفترة الحرجة، فقد ساهمت عدة طوارئ ونوازل داخليَّة وخارجيَّة في تعقيده وتشعُّب دروبه وقضاياه: المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في صباح افتتاح مُؤتمر القمَّة الأفريقي في يونيو (حزيران) ١٩٩٥م، وما جرَّته من تُهَمٍ وعقوباتٍ

وحِصار، وما أفرزته من أحوال نفسيَّة وما عنَّدت من نظام العلاقات بين الطاقم القائد للنظام[٢٧]. ثم تصاعُد حملة المُعارضة، يَمُدُّها عونٌ دولي، وقد تحالفوا جميعاً علي ميثاق في أسمرا وطَفِقوا يفتحون جبهات القتال ويُكثِّفون الحملة في الجنوب، ثم تَعَقُّد العلاقات في ميادين الجهاد لا سيَّما جبهة الجنوب، إزاء الهزائم المُتلاحقة على الجيش بعد الانتصارات الأولى الكبيرة، ثم مبادرات التصالحُ والعفو من وسطاء بين النظام والمعارضة، وتبلوُر ذلك فيما عُرِفَ بالمُبادرة الليبية التي تطوَّرت لتكون مصريَّة ليبيَّة مشتركة، ثم تفاقم الحذر والخوف في الصف القيادي الإنقاذي بعد تصاعُد الحملة الدوليَّة من تزايُد اللاجئين بدينهم وما يرتبط بالإسلام، خاصَّة المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، وتعلُّق الإعلام الغربي برمزيَّة أمينه العام وتصوير السُّودان في ظِلِّ حُكم الإنقاذ بأنه "جنَّة الأصوليين" أو "ملاذُ الإرهابيين".

لقد حَمَلَت انتخابات ١٩٩٦م الأمينَ لعام إلي رئاسة المجلس الوطني التشريعي الذي جاء مُنتَخَباً كله خَلَفاً للمجلس الانتقالي الذي كان كله مُعيَّناً، وإذ استُكمِلَت المُعارضة برفضها الزاهد في المشاركة في أيِّ انتخابات يجريها نظام الإنقاذ، تهيَّأ للحركة الإسلاميَّة أن تدفع بغالب مرشَّحيها إلي المجلس نوَّاباً فائزين، وأن يتشكَّل من ثمَّ البرلمان الذي تشتهي لمُحاسبة الحكومة وإجازة الدستور الدائم للبلاد. جاء للمجلس من نوَّاب الحركة بِضعُ عشراتٍ يحملون مؤهِّلاً فوق الجامعي، والسوادُ الأعظم من الباقين يحمل شهادة جامعيَّة، فقد كان الاتجاه الغالب لأهل الأطراف في دوائر الولايات أن يختاروا من أبنائهم الذين نالوا قسطاً يشرِّفهُم من التعليم ليكونوا نوَّابهم. ورغم أن المجلس الانتقالي كان ذا مستوى جيد في أفذاذ النوَّاب، فإن شعورهم بأنهم يجلسون في مقاعدهم بالتعيين ضاعف الشعور بالمسؤوليَّة المنقوصة، التي وَسَمَت كثيراً من عمل المسؤولين في تلك الفترة، فإن أعضاء المجلس المنتخب يومئذٍ تمتَّعوا بتمام المسؤوليَّة والشعور أنهم يمثلون دوائرهم، وأنهم من داخل صف الحركة الإسلاميَّة وعُمقها وليسوا معيَّنين ولا طارئين. وقد مثَّلت فعالية النواب ونشاطهم إضافة إي ثقافتهم وشعورهم بالمسؤوليَّة الدينيَّة وهُم يُؤدون الواجب النيابي تطوُّراً في مسار الإنقاذ التي مَضَت غالب شوطها بمكتبٍ قائدٍ محدود وحكومة منقوصة المسؤوليَّة، وأصبح ذلك التطوُّر أحد عناصر الأزمة التي انتهت بالمُفاصلة.

لكنْ فاعليَّة المجلس الوطني ونشاطُ نوَّابه لم يكن المُتغَيِّر الوحيد في الأجهزة المُتوازية

(٢٧) راجع فصل السياسة الخارجية - المنعطفات الكبرى.

والمُتراتبة وهي تخطو نحو العام ١٩٩٨م؛ فهنالك المُؤتمر الوطني وأمينه العام الذي يُفتَرَض أن يقود كل نشاط الحركة في العلن تمهيداً لقيادة الأمين العام للحركة نفسه بعد بَسْطِ الحُريَّات وبَسْطِ السُّلطة والثروة للولايات، كما أن هنالك المؤتمرُ الشعبي العربي والإسلامي الذي مثَّل رأس الرُمح في دبلوماسيَّة الإنقاذ الشعبيَّة النشيطة، ولكنه يمثِّل اليوم مَكمَنَ الحذر والخطر الذي يخشى منه قادة الحركة الإسلاميَّة في السُّلطة، خاصة بعد نزول العقوبات الأمميَّة على السُّودان في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة؛ وهنالك الجماعة العسكريَّة والأمنيَّة في قصر الرئاسة ومجلس الوزراء والجيش والأمن، وهنالك الشُّورى الداخليَّة الخاصة التي يُنتَظَرُ لها أن تُجيز الخُطة التي تدفعُها كلها للعَلَن فتصبح هيأة شُورى الحزب، وهناك المكتب القيادي الخاص الذي انتخبته الشُّورى الخاصَّة ويملكُ سُلطة إصدار القرار على الحركة والحكومة، إذ تُفَوَّضُ إليه سُلُطات الشُورى في غيابها، وهناك لجنة المحاسبات والتعيينات العُليا المُفَوَّضة من المكتب القيادي.

لكن الخلاف الفكري حول أصول القضايا التي كانت تتمثَّلها خطة الحركة الإسلاميَّة للتمكين وبرنامجها الإسلامي للحُكم وغياب الوعي بها لدى الشريحة القياديَّة، بَلوَر المواقف حول صراع السُّلطة في ذروته الأولى بين يدي إقرار مبدأ التوالي السياسي وقبل الذُّروة الثانية التي انتهت إلي المُفاصلة. فالأمينُ العام استعاد أصول فكره السياسي كاملاً وأشعل مصابيح الشفافيَّة والعلن داخل أجهزة الحركة وخارجها، داعياً إلى ديمقر طيَّة كاملة داخليَّة كما هي سيرة الحركة الأولى ومسارها إلى حين الإنقاذ، بلا توقيرٍ خاص لرأي فرد فضلاً عن إحاطته بالزيادة لدى التصويت والحصانة من النقد، وإلى ديمقراطيَّة كاملة لسائر وجوه الحياة العامة عبر كل السُّودان، فَبَسْطُ السُّلطة والثروة يتأسَّسُ فرعاً من أصول الحريَّة التي تُضَابِطُ السُّلطات حتى تصير المُظالَمة إلى معادلة بين المركز والأطراف، وبين الأطراف جميعاً بالقسط.

ورغم أن الرؤية والبرنامج والقرار في تطوير هيكلة الحركة وأجهزتها القياديَّة والوسيطة والقاعديَّة على النحو الراديكالي الذي تسيرُ عليه اليوم يقفُ وراءه فكرُ الأمين العام وجهده[٢٨]، فإن هيأة الشُّورى الخاصة التي تتوفر علي السلطة الأعلى في توجيه مسار الحركة والدولة وضَبطِهِمَا بَدَت جهازاً شديدَ الارتباط بمشروع الدولة الإنقاذيَّة، فالأغلبيَّة القادمة من غير أعضاء الحركة التي تمثِّل ستين في المئة (٦٠٪) من عُضويَّتها الذين تولَّوا وظائف عُليا في حكومة الإنقاذ أو من قادة الجيش والشرطة والأمن أو من

(٢٨) راجع فلسفة الأمين العام في التنظيم الداخلي للحركة أول هذا الفصل.

الرأسماليَّة الحريصة على مصالحها المرتبطة بالسُلطة أو من وجوه المجتمع وزعماء القبائل الذين يستشعرون خطر دور الحكومة، لا سيَّما من مناطق نفوذهم الريفية الضعيفة المرهونة في اقتصادها وخِدْمَاتها للدولة، كلهم في اختيارِهِم الشورى وانتخابهم السرِّي صوَّتوا لصالح وجوه الإنقاذ المشهورة في الإعلام من الوُزراء وقيادة العمل السياسي، فجاء المكتبُ القيادي الذي يحملُ تفويض تلك الهيأة وتؤول إليه سُلطاتها في غيابها المُتطاول وفقاً لنسق اجتماعاتها الدوريَّة، جاء لمكتب إنقاذياً غالب عضويته من الوزراء والمستشارين أصحاب الوظائف السياديَّة، فلم يبقَ للأمين العام إلا الاعتصام ببرنامج الحركة وخُطَّتها، وبعد أن أضحت حاكِمِيَّة احركة مبدأً خلافياً بينه وبين نائبه، وما عاد معه من سلاحٍ سِوَى نصاعة طرحه المُؤسَّس على أصولٍ في الدين، ومَضَاءُ مَنطِقِه الذي صقلته العلوم والتجارب، ورمزيَّة اسمه التي تأوي إليها غالبُ جماهير الحركة الإسلاميَّة، ثم على المستوى الرسمي رئاسة المجلس الوطني.

فعلى مستوى القرار السياسي والموقف الرسمي، شَمِلَ الخلافُ على وجه التقريب كل شيء، فداخلياً لم تعُد للأمين العام أية سُلطة حقيقة على اختيار الوزراء والمستشارين، أو عزلهم، بل إن غالب الوزارات التي تعاقبت تعديلاتها منذ فجر الثورة يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، يتحكَّم فيها نائبُ الأمين العام بالكامل، وسوى شُورى محدودة قد تجري لاختيار وزراء الولايات والمحافظين، فإن آخر تعديل لمجلس الوزراء بعد فوز مرشح المؤتمر الوطني بمنصب رئاسة الجُمهوريَّة ١٩٩٦م، والذي كان يُتوَقَّع أن تتوسَّع فيه معايير الاختيار تمهيداً لتمام مدنيَّة الحُكم وديمقراطيَّته، شمل ستة عشر وزيراً عسكرياً، وهو تقريباً المجلس الذي اتصل بغالب وجوهه إلي حين تطور معالم الأزمة[٢٩].

كما اتَّصل الخلافُ حول إكمال إجراءات الحكم الاتحادي وتطبيق اتفاقيَّة الخرطوم للسلام ثم حول قانون القُوَّات المُسلَّحة وخروج العسكريين من السياسة وخلع الرئيس لزِيِّه العسكري وتخلِّيه عن منصب قائد الجيش ما دام رئيساً للجمهوريَّة. وبالطبع كذلك الخلافُ حول دور جهاز الأمن، وتعدِّيه علي حقوق المُواطنين، وعربدته في مجالاتٍ كثيرة بغير رقيب، وعَزْمُ الأمين العام علي تنصيب وزيرٍ للأمن يُحاسبُ أمام المجلس الوطني. كما شمل الخلاف البرنامج الاقتصادي، فالأمين العام يرى أن الإسلام لم يبلغ ذلك المجال كما ينبغي[٣٠]،وأن الموازنة وصِيَغَ المُعاملات المصرفيَّة والقروض الأجنبيَّة والعلاقات

---

(٢٩) وقع تعديل واحد مهم هو عودة البروفيسور إبراهيم أحمد عمر لمنصب وزير التعليم العالي بعد إقالة درامية للوزير السابق لا تشبه تقاليد الإنقاذ في المحافظة علي رقعة الشطرنج مستعصية علي خروج اي لاعب.

(٣٠) سنعرض لكثير من هذه القضايا بتفصيل أكثر في الفصلين القادمين والفصل الثالث الذي يليهما.

الاقتصاديَّة العالميَّة كلها تعطَّلت عن برنامج الحركة بأسبابٍ من مواقف وزير الماليَّة خاصة.

أما في السياسة الخارجيَّة، فإن أصول الخلاف وموضوعاته وتكتيكاته تبدو أعمق بين الأمين العام والحكومة. فالخلافُ الأعظم ظهر في الموقف من "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" وقانون رفع تأشيرات دخول السُّودان عن مُواطني الدول العربيَّة، والعلاقات الإقليميَّة والدوليَّة، وتجلِّيات ذلك كله في الإعلام، لا سيَّما تصريحات الأمين العام التي قد تُهيِّج ثائرة الجِوارِ العربي، وتحديداً المِصرِي.

*****

لقد تبلورت قضايا الخلاف بين يدي الدعوة إلى التوالي ثم فاعلية عمل المجلس الوطني المنتخب في محاسبة الوزراء وكبار المسؤولين فاكتملت خطة المؤامرة التي طلبت باسم الرئيس ونائبه الأول تنحي الأمين العام عن منصبه وترك الأمر برمته لنائبه (وزير الخارجية)، فجاءت حجة الأمين العام واضحة أنه لم يباشر مطلقاً تدخلاً في العمل التنفيذي اليومي ولم يُسمِّي وزيراً لمنصبه ولم يَزُر أحدهم في مكتبه أو يحادثه في الهاتف، بل فوَّض غالب سلطاته لنائبه وللأجهزة التي تَضُمُّهم من حوله، لكنهم في واقع الأمر سُلطَوِيُّون مَركَزِيُّون بحُكم تربيتهم العسكريَّة الأمنيَّة، يكرهون الحريَّات العامة التي أقرَّها الإسلام حقاً للإنسان، ثم هُم شُمُوليُّون يكادون ينحصرون في ولاية واحدة من السودان، ولا يفهمون حاجة البلاد للحكم الاتحادي اللامركزي.

إذن، بلورت أطروحات الأمين العام منذ العام ١٩٩٥م المواقف داخل صراع سلطة الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة، وبدءً من العام ١٩٩٦م بدأت الجماعة الحاكمة تَستَشعِرُ أن الدعم المُطلق الذي كان يُقدِّمه الأمين العام لنظام الإنقاذ، والدفاع الذي يتولَّى عنهُم مُواجهة الأخطاء واحتمال الأذى المحلِّي والعالمي لن يستمر دون قبول إصلاحاته الأصوليَّة، بل إن الأمين العام قطع شكَّهم باليقين عندما أعلن لهم أنه لن يظلَّ أميناً عاماً لحركةٍ إسلاميَّةٍ تُقَدِّم للعالم دُستوراً تدَّعي أنه إسلامي بعد أكثر من ألف عامٍ من زوال الخلافة الراشدة، ولا يَنُصُّ على الحُرِيَّات العامَّة لأيِّما مواطن على أرضها، تعبيراً وتنظيماً، ولو نَصَبَ أحدهُم داراً لحزبٍ وأسماه "حزب الشيطان"، فليس للسُّلطة أن تقاتله أو تعتقله، وليس للحركة الإسلاميَّة وحِزبِها إلا أن تُجادِلَه أو تَتَوَجَّه للآخرين تنقُد مَسْلَكُه حتى لا تُغويهِم ضلالته.

أما محور السُّلطة الأعلى الذي انتظم مُتَخَنْدِقاً ضد آراءِ الأمين العام، فقد استعمل

آليَّات السُّلطة المباشرة لأوَّل مرَّة ترغيباً وترهيباً في صراع الحركة الداخلي، التي كانت تُعمَلُ في الخُصُوم، فقد حَمَل مسؤول الاتصال التنظيمي بالمؤتمر الوطني خُطَّة الأمين العام للأعوام الثلاثة المقبلة، وفقاً لمسؤوليته المباشرة، إلى أمناء المؤتمر الوطني في الولايات وإلى ولاة الولايات وجميعهم أعضاء في هيأة الشورى التي ستناقش الخُطة، حملها إليهم مع نصيحة محَّضتها غُرَفُ التآمر المغلقة في دواوين السُّلطة، أن القيادة مُعْجَبَة بالخطة، ولكنها فقط تريد منهم الاعتراض على بندها "الخامس" الذي يثبت مقولة "حريَّة التنظيم والتوالي السياسي".

كانت خُطَّة الأعوام الثلاثة المقدَّمة لهيأة الشورى الخاصَّة تمسحُ كل عمل الحركة الإسلاميَّة في المجتمع والدولة، بناءً على كَسبِها السالف وخُطَّتها الإستراتيجيَّة وخطة الإنقاذ وفقاً للائحة الهيأة التي تفرض على الأمانة العامة والمكتب القيادي تقديم هذه الخُطَّة في نهاية العام الثالث الذي تُختَتَمُ به الخطة السابقة. لكن موضوعة التوالي "بَسْطَ حريَّة التعبير والتنظيم" جعلت كل فصول الخطة الأخرى غير ذات موضوع، فقد عزم الأمينُ العام بعد سنواتٍ عَشْرٍ من حُكم الإنقاذ أن يَقطَعَ طريق المُسايَرة نحو المُجاهَرَة والمُواجَهَة بأفكاره، ولو بلغ به ذلك إلى تقديم استقالته، وقد كشف تدافُع تلك المرحلة أن الصِّراعُ الذي وَسَمَ تاريخ المسلمين الأوَّل بالفتنة الكبرى، ما زال يطرحُ سؤاله الجوهري: **«لمن تكون السُّلطة؟ ومن الذي يختار السُّلطان؟»**.

انتظم إلى جانب الأمين العام للحركة أمينُ المؤتمر الوطني وثلَّة من الجماعة التأصيليَّة التي تؤسِّس مواقِفَها على الأفكار، ووقف ضدَّه بِسُفورٍ رئيس الجُمهوريَّة ونائبه الأوَّل، وتولَّى مدير عام جهاز الأمن السابق الذي عَصَفَت به من منصِبِهِ محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس المِصري، ومعه ثُلَّةٌ من ضُبَّاطه من القيادات السابقة لأجهزة الأمن والمعلومات في الحركة، وقد ظلَّ غالبهم بعيداً عن الأفكار والسياسة في قوقعاتهم التنظيميَّة الحصينة، وظلَّت غالب طاقاتهم مصروفةً لمقاومة المعارضة أو استئصالها، فجاء "التوالي السياسي" مباغتةً غير سعيدة لمناخاتهم التي لا تعرفُ الآخر إلا عدواً يدافع بالقوة والعنف لا بالحُريَّة والكلمة. وقد حَقَّ لهم أن يطرحوا الأسئلة بعد عشرِ سنوات حيث كانت أيديهم وأرجلهم طليقة لا يقمعها قانونٌ ولا تحِدُّها محاسبة: هل الحرية مبدأ أم قيمة؟ هل يجوز تعطيل الحرية؟ وإن جاز ذلك لمدى عشر سنوات، ما الذي يدعو إلى بسطها الآن والإنقاذ ما تزالُ مُحاصرة بالمُعارضة من الداخل والخارج، وبالقوَّة الدوليَّة، ثم بالحرب في الجنوب والشرق؟ هل تعرف دولة في حالة حرب حُقوقَ الإنسان، لا سيَّما حقُّ التعبير والتنظيم؟

كما اصطفَّ إلى جانب دعاة تعطيل الحريَّات شيوخٌ من أهل الثقافة الإسلاميَّة التقليديَّة، يستدعون الرَّكَامَ الهائل من تاريخ المسلمين الذي يُعايِشُ الطُّغيان ويَكرَهُ الثورة ويرضى عن خلافة الإكراه والغلبة. كذلك تردَّدت إزاء أطروحة الحريَّة والتوالي نُخبٌ من مثقفي الحركة، أُولِي الدرجات العلميَّة الرفيعة، يخشون أن تؤدِّي الحريَّة إلى غلبة الحزبيَّة الطائفيَّة من جديد وانهيار حُكم الدولة المُسلمة، إذ أكَّدت لهُم عِبرَة التاريخ القريب أن الطائفيَّة عادَت فائزةً بأغلب دوائر وأصوات أهل السُّودان بعد ستة عشر عاماً من حُكم الديكتاتوريَّة المايويَّة، وهم لا يكادون يجدون الحكمة في إطعام الطير ثمار مدينتهم الفاضلة بعد أن تهيَّأت لقطاف أبنائها.

كان اجتماعُ المكتب القيادي هو الساحة قبل الأخيرة لحسم مستقبل قيادة الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة المُوحَّدة، فقد اتَّخذ الأمين العام موقفه من الاستمرار بالقيادة، وظلَّت غالبيَّة الأعضاء على موقفها المتحفِّظ على أطروحة التوالي، خاصة وأن غالب أعضاءه من أهل المناصب الرسميَّة الذين يُنَصَّبون ويُعزَلون بقرار الرئيس، وهُم في هذه المرحلة يحتاجون لقدرٍ كبيرٍ من التجرُّد والمبدئيَّة والوعي ببرنامج الحركة الإسلاميَّة الأساسي وما اعتراهُ من انحراف حتى يُبَدِّلوا مواقفهم لصالح الأمين العام المُخالف لموقف نائبِ الرئيس ونائبِ الأمين للحركة نفسه. وحتى يحفظ البعض نفسه من حَرَج الموقف بين الشيخ والرئيس فقد اختار ثُلُثُ المجلس الغياب مُعتذِرين بالأسفار وغيرها، وغُلِبَت في التصويت الحاسم أطروحة التوالي بإحدى عشر صوتاً مقابل ثمانية فقط، رفعوا أيديهم بجلاءٍ إلى جانب الأمين العام مُفكِّر الحركة وإلى جانب الحريات.

اقترَحَت كذلك الفئة المُنتصِرة في المكتب القيادي مُقترحاً لتبديل لائحة المكتب القيادي ذا طبيعة جديدة على أدبيات القيادة والشورى في الحركة، وهو ألاَّ يُخالف أحد من أعضاء المكتب القيادي قرارات المكتب أمام هيأة الشُّورى إن طُرِحَت أمامها الموضوعات التي صدرت بشأنها تلك القرارات، وذلك مهما يكُن موقف العُضو السابق داخل المكتب القيادي مع القرار أو ضدَّه. وإذ الأسلحة كلها في تلك المرحلة مُصَوَّبة نحو التوالي فإنه وحده بيت القصيد في المقترح لا غير.

بالطبع زادت مواقف الأمين العام ولهجته من مناخ التعازُل والتبرُّم الذي تعمَّق منذ أزمة المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المِصري بين القيادة والأمين العام، ووجدوا مادة جديدة من تهديده بالاستقالة، وأطلق في المقابل الأمين العام تعبيره الذي كان مقيَّداً من قبل بحماية النظام في المنابر الداخليَّة والخاصة حول كثيرٍ من سُلوك الخطأ والتقصير

والإهمال، الذي شاب عمل الإنقاذ نحو منتصف العام الثامن للعقد التسعين. كما بَدَت أزمة الإنقاذ القياديَّة المحجوبة عن القاعدة التي ما تزال عاملة بهمَّة وعن الرأي العام تظهر تدريجياً للإعلام والعلن، وبَدَت لحظة تاريخيَّة من الضعف والانقسام لن تَظَلَّ الأمورُ بعدها أبداً كما كانت عليه، فالمُباينة في عُمقِها الآخر بَدَت لآخرين حول القيادة وحول إخفاق البرنامج الإسلامي أن يُطبَّق وحده في ظلِّ غياب التعدديَّة والمنافسة، وأن إعادة صياغة المجتمع السوداني إسلامياً، الحلم الذي رَاوَدَ الكثيرين، حتى رأوه حقيقة في بعض المراحل، بدا مُستعصياً على التحقيق في مناخ المنهج الشمولي.

لكن قبل أيام من اجتماع هيأة الشُّورى الخاصَّة، المسرح الأخير لحسم المُباينة، اختار نائبُ الأمين العام أن ينزع فتيل الأزمة وأن يُبدِّل المواقف في اللحظة الفاصلة بإعمال نفوذه الذي أضحى شبه كامل على شخصيَّة الرئيس، فإذ رجحت عنده شخصية رجل السياسة وبدَّدت عنه المخاوف والتردُّد الذي غلب عليه مدي صراعه ضد الأمين العام ومشروع التوالي الذي يدعو إليه، فمال نحوه في ليلة الحسم يراه خيارا موضوعيا من الخير أن يأتي بقرار الحركة قبل أن تفرِضه مُدافعات السياسة داخلياً وخارجياً. وقبل يوم واحدٍ من اجتماع الشورى أعدَّ حُجَجُه لدعم "التوالي"، وحَمَلَ بُشراهُ ليلة الاجتماع إلى الأمين العام أن الرئيس ورئيس هيأة الشورى الخاصَّة في ذات الوقت والذي سيرأسُ اجتماع الغد سيَلتَزِمُ الحياد في الجلسة، وأنه ما يزالُ على عهده في طاعة رغبة الأمين العام ورغبة الحركة.

كانت هيأة الشورى التي انتظمت جلساتها لأكثر من أربعة أعوام قد استشرفت أفقاً جديداً، إذ تلاشَت عن الأعضاء القادمين الرهبة الأولى من هيأةٍ يرأسُها رئيسُ الجمهوريَّة ومقرِّرها الأمينُ العام للحركة الإسلاميَّة،كما أَلِفَت الأقليَّة من القُدامى والروَّاد إخوانهم الجُدُد وزالت تجاههم مشاعر السَلْب التي كانت كأنها تستنكرُ أن يصطفَّ كَسْبُها التليد في هيأةٍ واحدة مع كَسْبِ الطارئ الطريف، وكانت جلسة التوالي مع ما حَمَلَت من قضيَّة جوهريَّة، هي جلسة السِّريَّة الخاتمة التي يُنتَظَرُ بعدها أن تخرج كلها إلى عَلَنِ المُؤتمر الوطني، الحزب الحاكم، والذي ينتظر من هذه العضويَّة أن تقرِّر بشُوراها أن تحفظ له ساحة السودان وحده بلا شريك، أم تَبسِطَ الساحة وتطرحه خياراً بين مُتعدِّدين للمنافسة الحرَّة.

في الجلسة الحاسمة أوفى الرئيس بما وَعَدَ مُلتزِماً الحياد الصامت، باسِطاً الفُرص بالسويَّة لمن شاء، لا يختصِر ولا يُقاطِع، وإذ توالى وُلاة الولايات وأمنائها على المنصَّة

يرفضون التوالي ويُشيدُون بالخُطة وفق خطة التآمر السُّلطوي، فُوجئوا بأن غالب قيادات الحركة المدنيَّة التي يعرِفونها قد تحدَّثت داعيةً إلى التوالي، خاصَّة الأمينُ العام الذي أكَّد لهُم أن التوالي هو عَزائمُ أمرِ الدين في هذه اللحظة الفارِقَة من تاريخ السودان وتاريخ حركة الإسلام فيه، وأنه إذ خرج بطَوعِهِم فإن الله سُبحانَهُ وتعالى قد يُجزيهِم خيراً أنهم بسطوا الحريَّة والعدل، وجعلوا الشُّورى في الأمَّة والسُّلطة لها بعد أن اغتصبها الطُغاة وراثةً أو سلباً وقوةً، وأن يُسهِموا بالموقف المُتوكِّل الشُّجاع في تقويم الانحراف المُتطاوِل منذ انقلاب الفتنه الكبرى على الخلافة الراشدة، وأنهم إن لم يأتِهِم شيطانٌ من الخارج يتَّحِدون في وجهه فإن الشياطين ستقوم بينهم، تُخَرِّب وحدتهم بالمنازعة والفشل. كما دعا نائبُ الأمين العام إلى إحياء الثقة في الشعب السُّوداني الذي صابَرَ على الإنقاذ عشر سنوات، واصطَبَر معها على الحصار والحرب والغلاء ونقصِ الخِدْمَات، وأنه جديرٌ أن تعود إليه السلطة، فإن لم تُقنِعه الحركة الإسلاميه بعد عشرِ سنواتٍ بصلاح حُكمِها فلتذهب غير مأسوف عليها.

وإزاء اقتراحين: تقدَّم بالأوَّل النائبُ الأول لرئيس الجمهوريَّة، أن يُكتَب في دُستور السُّودان الدائم أن المؤتمر الوطني هو الحزب الحاكم الوحيد، وتقدَّم بالاقتراح الثاني أمينُ عام المؤتمر الوطني أن يُقِرَّ الدستور "حريَّة التنظيم والتوالي". وإذ أن اقتراح أمين المؤتمر الوطني قد سَحَبَ كلمة "السياسي" التي وصَفَت التوالي في الخطة الأصل التي قدَّمها الأمين العام، فإن المقترح المعدَّل يفسح المجال لحريَّة أرحب رغم ما قصده التعديل من تهدئة ثائرة كثيرين من قدامى الحركة، الذين توالوا على المنبر يَهْجُون الأحزاب ويُذكِّرون بتجربتها ويُحذِّرون من التوالي الذي سيَبعَثُهم من القُبور[٣١].

حَسَمَت الشُّورى الأمر، وفازت حُريّة التوالي والتنظيم بأكثر من خمسين صوتاً في جُملة الأعضاء الشاهدين الذين تجاوزوا المئتين، وكَسِبَت الحركة الإسلاميَّة قيادةً وقاعدةً في تلك الليلة فرصةً جديدة ثمينة، خَرَجَ على إثرها بعضُ أعضاء الشورى مِمَّن أسَّسوا موقفاً ثابتاً يرفُضُ الحُريَّات، خرجوا مُغاضِبين مُجاهِرين بغَضَبِهِم، وعلى رأسِهِم المُديرُ السابق لجهاز الأمن ووالي الخرطوم ريثما يُعِدون العُدَّة لمعركةٍ جديدةٍ، تُعيدُ المسار إلى خطِّهم، مما بلغ ذروَته لاحقاً بـ"مُذكِّرَة العَشَرَة".

---

(٣١) نائب رئيس الجمهورية الفريق الزبير محمد صالح، أمين المؤتمر الوطني د. غازي صلاح الدين، وتولَّى كبر الهجوم على الأحزاب الشيخ محمد صادق الكاروري.